

## تقرير حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية لعام 2019

### الملخص التنفيذي

المملكة العربية السعودية دولة ذات نظام ملكي يحكمها الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، الذي يرأس الدولة ويرأس الحكومة أيضًا. يحدد القانون الأساسي لعام 1992 نظام الحكم، وحقوق المواطنين، وسلطات وواجبات الحكومة، وينص على أن القرآن والسنة (تقاليد النبي محمد) بمثابة دستور البلاد. وينص على أن يكون حكام البلاد من الذكور من ذرية المؤسس الملك عبد العزيز (بن سعود). في عام 2015، أجرت المملكة أحدث انتخابات بلدية على أساس غير حزبي لانتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية الـ 284 في البلد، والتي يبلغ مجمل عدد مقاعدها 3,159 مقعدًا. ولم يحدد المراقبون المستقلون لمراكز الاقتراع أية مخالفات كبيرة في الانتخابات.

كانت رئاسة أمن الدولة (SSP)، والحرس الوطني، ووزارتي الدفاع والداخلية، والتي تتبع جميعها للملك، مسؤولة عن إنفاذ القانون وحفظ النظام. تشمل رئاسة أمن الدولة كلاً من المديرية العامة للتحقيقات (المباحث)، وقوات الأمن الخاص، وقوات الطوارئ الخاصة، والشرطة، وجميعها تابعة لوزارة الداخلية. وبصفة عامة، حافظت السلطات المدنية على سيطرة فعالة على قوات الأمن.

عن طريق المراسيم الملكية، أدخلت الحكومة إصلاحات مهمة على أحكام وصاية الذكور التي تطلبت من النساء عبر زمن طويل الحصول على إذن من أحد الأقارب الذكور المقربين للقيام بمجموعة من الأنشطة، بما في ذلك التقدم بطلب للحصول على جوازات السفر، والسفر إلى الخارج، وتسجيل ولادة الطفل، وتسجيل الزواج أو الطلاق، والحصول على مكانة "رب الأسرة"، وطلب الوصاية القانونية على الأطفال. قامت لوائح جديدة أخرى بتوسيع التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال حظر التمييز بين الجنسين في مكان العمل وفتح فرص عمل جديدة للنساء.

شملت القضايا الهامة في مجال حقوق الإنسان ما يلي: القتل غير المشروع، عمليات الإعدام على جرائم غير عنيفة؛ الاختفاء القسري؛ تعذيب السجناء والمعتقلين من قبل عملاء الحكومة؛ الاعتقال والاحتجاز التعسفي؛ السجناء السياسيين؛ التدخل التعسفي في الخصوصية؛ تجريم القذف والرقابة وحجب المواقع؛ القيود المفروضة على حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات والتنقل؛ القيود الصارمة على الحرية الدينية؛ افتقار المواطنين للقدرة والوسائل القانونية لاختيار حكومتهم عن طريق انتخابات حرة ونزيهة؛ الاتجار بالأشخاص؛ العنف والتمييز الرسمي ضد المرأة على الرغم من تنفيذ مبادرات جديدة لحقوق المرأة؛ تجريم النشاط الجنسي المثلي بالتراضي؛ وحظر النقابات العمالية.

في عدة حالات، لم تعاقب الحكومة المسؤولين المتهمين بارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان، مما أسهم في خلق بيئة من الإفلات من العقوبة. في أعقاب الحدث البارز لمقتل الصحفي جمال خاشقجي في أكتوبر/تشرين الأول 2018 في تركيا، حكمت محكمة على خمسة مسؤولين بالإعدام وثلاثة مسؤولين بالسجن في 23 ديسمبر/كانون الأول. وحكمت المحكمة بأنه لا يمكن إثبات التهمة في حالة ثلاثة متهمين آخرين.

في أيلول/سبتمبر، تعرضت منشآت معالجة النفط المملوكة للدولة في بقيق وخريص لهجمات بطائرات مسيرة وصواريخ. أعلن مسلحو الحوثيين في اليمن مسؤوليتهم، لكن الحكومة السعودية خلصت إلى أن إيران مسؤولة عن الهجوم. كان مسلحو الحوثيين مسؤولين أيضًا عن العديد من الهجمات الأخرى على البنية التحتية المدنية

داخل المملكة العربية السعودية، بما في ذلك المطارات والمدارس والمستشفيات والمنشآت النفطية. واصلت المملكة العربية السعودية العمليات الجوية في اليمن على مدار العام كقائدة لتحالف تم تشكيله في عام 2015 لمواجهة استيلاء الحوثيين على المؤسسات والمرافق الحكومية في عام 2014. أفادت التقارير أن غارات التحالف بقيادة السعودية في اليمن أسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين وإحراق أضرار بالبنية التحتية في أحيان عدة. تراجعت وتيرة الضربات الجوية في الخريف، حيث سعت الأطراف المتحاربة إلى التفاوض لتسوية الصراع. حقق الفريق المشترك لتقييم الحوادث (JIAT) التابع للتحالف في مزاعم سقوط ضحايا مدنيين، لكن الحكومة السعودية لم تقم بمحاكمة أي قضايا بناءً على نتائج الفريق المشترك.

**القسم 1. احترام كرامة الشخص، بما في ذلك عدم تعريضه إلى أي مما يلي:**

**أ. الحرمان من الحياة على نحو تعسفي وغير ذلك من عمليات القتل غير المشروع أو ذات الدوافع السياسية**

كانت هنالك عدة تقارير عن ارتكاب الحكومة أو عملائها لأعمال قتل على نحو تعسفي أو غير مشروع. في 20 يناير/كانون الثاني أفادت منظمة القسط السعودية لحقوق الإنسان ومقرها لندن أن العالم الإسلامي الشيخ أحمد العماري توفي نتيجة ظروف السجن السيئة واحتمال تعرضه للتعذيب. اعتُقل العماري، وهو العميد السابق لكلية القرآن في جامعة المدينة المنورة، في يوليو/حزيران لعام 2018 وعانى من نزيف في المخ في 2 يناير/كانون الثاني. ولم توجه الحكومة الاتهام رسميًا إلى العماري بارتكاب جريمة، ولم يتم الكشف عن الأسباب المحددة لاعتقاله. وأكد حساب *معتقلي الرأي* على تويتر، الذي يوثق قضايا حقوق الإنسان في البلاد، أن وفاته كانت بسبب "الإهمال المتعمد" من قبل سلطات السجن. في 13 نوفمبر/تشرين الثاني، أعلن أفراد من أسرة العالم الإسلامي الشيخ فهد القاضي عن وفاته في السجن؛ كانت الظروف المحيطة بوفاته غير معروفة. اعتُقل القاضي منذ عام 2016، وحُكم عليه في أكتوبر/تشرين الأول بالسجن لمدة 6 سنوات. أفاد معتقلو الرأي أنه قد تم اعتقاله بعد إرساله رسالة نُصح إلى الديوان الملكي.

وفقًا لتقرير منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) في أغسطس/آب، أفاد مهاجرون إثيوبيون يعبرون الحدود من المناطق الريفية والجبالية في محافظة صعدة اليمنية إلى منطقة جيزان في المملكة العربية السعودية بأنهم قد تعرضوا لإطلاق نار من قبل حرس الحدود السعوديين، وأحيانًا دون سابق إنذار. أفاد مهاجرون أنهم شاهدوا آخرين يتعرضون لإطلاق النار في الساق والصدر ورأوا "العديد من القتلى على الحدود".

في 23 ديسمبر / كانون الأول، حكمت إحدى المحاكم على 11 من العملاء الحكوميين بتهمة قتل الصحفي جمال خاشقجي في قنصلية المملكة العربية السعودية في إسطنبول، تركيا، في أكتوبر/تشرين الأول 2018. ولم تذكر المحكمة أسماء المتهمين علنًا لكنها حكمت على خمسة بالإعدام وعلى ثلاثة بأحكام بالسجن تتراوح ما بين سبع إلى عشر سنوات؛ وحكم بعدم ثبوت التهمة بحق ثلاثة آخرين--بمن فيهم النائب السابق لمدير رئاسة المخابرات العامة. بإمكان المدعى عليهم والمدعين وعائلة الضحية استئناف الأحكام. ولا يُعتقد أن أي أفراد آخرين يخضعون لتحقيق مستمر. في عمود رأي نُشر في يوم صدور الأحكام، صرحت المَقررة الخاصة للأمم المتحدة أغنيس كالامارد أن المحاكمة كانت "غير كافية على الإطلاق" ولم تف "حتى بالحد الأدنى من المعايير الدولية". وصرح مسؤول حكومي في مؤتمر صحفي عقب إعلان الأحكام، أن المحققين لم يوجهوا اتهامات إلى مسؤول الديوان الملكي السابق سعود القحطاني بسبب "عدم كفاية الأدلة". وأكدت جماعات حقوق الإنسان أن عدم إصدار أحكام سجن طويلة ضد كبار المسؤولين المشتبه في ضلوعهم في

القتل، كان مؤشرًا على مناخ الإفلات من العقوبة على انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد. سمحت السلطات لبعض المرافقين الدبلوماسيين بحضور جلسات المحاكمة خلال العام.

ووفقًا لتفسير البلد للشريعة (القانون الإسلامي) وتطبيقها يمكن فرض عقوبة الإعدام على نطاق من الجرائم غير العنيفة، بما في ذلك الردة، والسحر، والزنا، مع أنه في الممارسة العملية كانت أحكام الإعدام على مثل هذه الجرائم نادرة، وغالبًا ما خُفضت عند الاستئناف. إلا أن الحكومة قامت في كثير من الأحيان بتنفيذ عقوبة الإعدام بسبب الجرائم غير العنيفة المتعلقة بالاتجار بالمخدرات. حتى 11 نوفمبر/ تشرين الثاني، نفذت الدولة 177 حكمًا بالإعدام، 77 منها ذات صلة بجرائم متعلقة بالمخدرات. وبحسب منظمة العفو الدولية، كان هذا أكبر عدد من عمليات الإعدام خلال عام واحد منذ عام 1995، عندما نفذت السلطات 192 حكمًا بالإعدام.

ومع افتقار البلد لقانون جنائي شامل مكتوب ينص على المخالفات الجنائية ويحدد العقوبات اللازمة (انظر القسم 1. هـ)، فإن العقوبات المفروضة--بما في ذلك فرض عقوبة الإعدام--تخضع إلى حد كبير لتقدير القضاة. يمكن للمدعى عليهم استئناف الأحكام الصادرة بحقهم. ويتطلب القانون من محكمة الاستئناف المكونة من خمسة قضاة تأكيد عقوبة الإعدام، والتي يتعين تأكيدها بالإجماع من قبل هيئة مؤلفة من خمسة قضاة في المحكمة العليا. قد توصي محاكم الاستئناف بإجراء تغييرات على الحكم، بما في ذلك زيادة شدة العقوبة المخففة، بما يصل إلى عقوبة الإعدام إذا أدانت المحكمة الابتدائية المتهم بارتكاب جريمة يُسمح فيها بإيقاع عقوبة الإعدام.

للمدعى عليهم الحق بموجب القانون في طلب تخفيف عقوبة الإعدام عن بعض الجرائم وقد يحصلون على عفو ملكي في ظل ظروف معينة (انظر القسم 1. د). في بعض الحالات المنصوص عليها (التفاصيل)، يجوز لأسر المتوفين قبول تعويض من عائلة المحكوم عليه في قضية وفاة غير قانونية، مما يعفي المحكوم عليه من الإعدام.

في 1 فبراير / شباط، أفادت مجموعات لحقوق الإنسان بأن النائب العام لم يعد يطالب بإعدام الناشطة إسرائ الغمغام، المحتجزة منذ عام 2015 بعد مشاركتها في احتجاجات مناهضة للحكومة في محافظة الشرقية. كانت تتم محاكمتها أمام المحكمة الجزائية المتخصصة (SCC) مع خمسة أفراد آخرين، من بينهم زوجها، بتهم تتعلق بالإرهاب والتآمر.

أكدت منظمات غير حكومية مثل منظمة العفو الدولية، أن العديد من الذين أُعدموا خلال العام أدينوا في محاكمات لا تستوفي المعايير الدولية الدنيا للمحاكمة العادلة. في 23 أبريل / نيسان، أعلنت وزارة الداخلية إعدام 37 مواطنًا في الرياض ومكة والمدينة والمنطقة الشرقية والقصيم وعسير على خلفية "جرائم إرهاب". كان ذلك الإعدام الجماعي هو الأكبر منذ عام 2016. وصرحت وزارة الداخلية بأن الجناة "تبنوا الفكر الإرهابي المتطرف وشكلوا خلايا إرهابية لنشر الفساد وانعدام الأمن والفوضى... بالإضافة إلى مهاجمة المقار الأمنية باستخدام العيوات الناسفة". وأدانت منظمة العفو عمليات الإعدام قائلة أن "غالبية الذين أُعدموا كانوا رجالًا من الشيعة أدينوا بعد محاكمات صورية انتهكت المعايير الدولية للمحاكمة العادلة (و) التي اعتمدت على اعترافات انتزعت عن طريق التعذيب".

كما فرضت الحكومة عقوبة الإعدام على جرائم قام بارتكابها أشخاص تحت سن 18 سنة. وفقًا لمنظمة العفو الدولية والمنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان ((ESOHR)، فمع نهاية العام كان ثلاثة أفراد من المحكوم عليهم بالإعدام قاصرين عند اعتقالهم أو وقت ارتكابهم جرائم. يحدد قانون الأحداث الجديد (الموافق

عليه بالمرسوم الملكي رقم م/113، بتاريخ 1 آب/أغسطس لعام 2018) السن القانوني بـ 18 عامًا بناءً على التقويم الهجري، ويسمح في بعض الحالات باحتجاز القاصرين في دار للأحداث لمدة تصل إلى 15 عامًا إن كانت العقوبة على الجريمة المرتكبة هي الإعدام. لكن القانون مع ذلك لا يحظر بشكل قاطع إعدام القاصرين؛ إذ تنص المادة (16) من القانون على أن أحكام قانون الأحداث لن تخل بأحكام الشريعة المعمول بها فيما يتعلق بجرائم الحدود والقصاص. جرائم الحدود لها عقوبات ثابتة في القرآن، وفي قضايا القصاص تحتفظ عائلة الشخص المقتول بغير وجه حق، بحقها في الإصرار على الإعدام.

في بيان بعد الإعدامات الجماعية في أبريل / نيسان، أشارت المفوضة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان ميشيل باشليه، "[أ]نه من المقيت على وجه الخصوص أن ثلاثة على الأقل من القتلى كانوا من القُصَّر وقت صدور الحكم عليهم". على الرغم من اعتراض السلطات على الزعم، زعمت المنظمة الأوروبية السعودية لحقوق الإنسان أن ستة من الذين تم إعدامهم على الأقل كانوا قاصرين وقت ارتكاب جرائمهم المزعومة: عبد الله سلمان آل سريح وعبدالكريم محمد الحواج اللذان تعود تهمةيهما إلى حين كانا بعمر 16 عامًا، وسعيد محمد السكافي وسلمان أمين آل قريش ومجتبى نادر السويكت وعبد العزيز حسن آل سهوي، الذين تعود التهم الموجهة إليهم إلى حين كانوا بسن 17 عامًا.

بحلول نهاية العام، لم تكن الحكومة قد نفذت إعدام علي محمد باقر النمر، المحكوم عليه بالإعدام في عام 2014 لجرائم يُزعم أنه ارتكبها حينما كان عمره 17 عامًا. ووجهت إلى النمر تهمة التظاهر ومساعدة الهاربين وتحريضهم، والاعتداء على سيارات الأمن وجرائم عنف مختلفة. أعربت منظمات حقوق الإنسان عن وجود مخاوف تتعلق بالإجراءات القانونية الواجبة فيما يتعلق بالحد الأدنى من معايير المحاكمة العادلة لقضيته. النمر هو ابن شقيق رجل الدين الشيعي نمر النمر، الذي أُعدم في عام 2016.

واجه عبد الله الزاهر وداوود المرهون، وكلاهما من الشيعة، عقوبة الإعدام على خلفية مشاركتهم في احتجاجات مناهضة للحكومة؛ في وقت اعتقالهما في عام 2012، كان الزاهر والمرهون بسن 16 و 17 على التوالي.

في 16 يونيو / حزيران، أفادت وكالة رويترز أن المحكمة الجزائرية المتخصصة خففت الحكم الصادر ضد مرتجى قرييريص من عقوبة الإعدام إلى السجن 12 عامًا. وفقًا لجماعات حقوقية بما فيها منظمة العفو الدولية، فقد اعتقل قرييريص في عام 2014 على خلفية سلسلة من الجرائم التي ارتكبها عندما كان عمره بين 10 و 13 عامًا.

كانت هنالك عدة هجمات إرهابية في البلاد خلال العام، ولكن بخلاف العام السابق، لم ترد تقارير عن مقتل مدنيين أو مسؤولين أمنيين نتيجة لتلك الهجمات.

## ب. الاختفاء

كانت هناك تقارير عن حالات اختفاء أشخاص تم تنفيذها من قبل أو نيابة عن السلطات الحكومية.

في 20 مايو / أيار، ذكرت منظمة مراسلون بلا حدود أن السلطات تحتجز عبد الرحمن فرحانة، الصحفي الأردني الذي اختفى في شرق البلاد في فبراير / شباط، ومروان المريسي، الصحفي اليمني المفقود في السعودية منذ يونيو/حزيران لعام 2018.

في عام 2018، أحال الفريق العامل التابع للأمم المتحدة المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي حالة العامل في المجال الإنساني عبد الرحمن السدحان إلى الحكومة بموجب إجراءات العمل العاجل. ووفقاً لعائلته، فقد اختفى السدحان في الرياض في مارس/آذار من عام 2018 وتعرض لـ "تعذيب شديد" على أيدي السلطات. ظل السدحان في عداد المفقودين مع نهاية العام.

وطالبت منظمة القسط السلطات بالتحقيق في اختفاء الصحفي تركي الجاسر الذي اختفى عام 2018؛ والسوري خالد محمد عبد العزيز الذي اختفى عام 2017 أثناء أداء مناسك الحج؛ وسليمان الدويش الذي اختفى عام 2016 بعد نشر تغريدات تنتقد ولي العهد الأمير محمد بن سلمان.

### ج. التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يحظر القانون التعذيب ويحمل الضباط المسؤولين عن التحقيق الجنائي مسؤولية أي سوء استخدام للسلطة. تمنع الشريعة (قانون العرف الاسلامي)، وفقاً لتفسيرها المعتمد في البلاد، القضاة من قبول اعترافات انتزعت تحت وطأة التعذيب. وينص القانون التشريعي على أنه لا يجوز للمحققين العموميين إخضاع المتهمين لإجراءات قسرية للتأثير على شهاداتهم.

رصدت منظمات متعددة لحقوق الإنسان، والأمم المتحدة، وأطراف ثالثة مستقلة، العديد من التقارير عن التعذيب وإساءة معاملة المعتقلين على أيدي ضباط إنفاذ القانون. وذكرت منظمات حقوق الإنسان أن المحكمة الجزائية المتخصصة (SCC) قد بنت قراراتها على اعترافات زعم أنها تم انتزاعها من خلال التعذيب ومن ثم تم قبولها كأدلة.

أفادت منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام أن بعض نشطاء حقوق المرأة المعتقلين، بمن فيهم لجين الهذلول، قد تعرضوا للتعذيب بما في ذلك الصعق بالكهرباء والضرب والجلد والاعتداء الجنسي.

في 4 فبراير/شباط، أصدرت لجنة من البرلمانين البريطانيين تقريراً اتهمت فيه الحكومة بتعريض ناشطات حقوق المرأة المحتجزات للتعذيب، وحذرت من أن المعتقلات قد يعانين من مشاكل صحية خطيرة طويلة الأمد إن لم يتلقين رعاية طبية عاجلة. لم تستجب السلطات لطلب من اللجنة في يناير/كانون الثاني لدخول البلاد والوصول إلى مناصرات حقوق النساء المحتجزات. في 14 فبراير/شباط، تبني البرلمان الأوروبي قراراً يدين فيه احتجاج وتعذيب بعض نشطاء حق المرأة في قيادة السيارة المحتجزين منذ مايو/أيار لعام 2018.

في مارس/آذار، قال محامي عائلة وليد فتيحي، الذي يحمل الجنسيين الأمريكية والسعودية، والذي ورد أنه احتُجز كجزء من حملة مكافحة الفساد لعام 2017، للصحفيين إن فتيحي تعرض لإساءات روتينية أثناء احتجازه، بما في ذلك الضرب والصدمات الكهربائية. تم إطلاق سراح فتيحي بكفالة أواخر يوليو/تموز، لكنه ظل يواجه اتهامات. كما تم فرض حظر السفر دولياً على فتيحي وأفراد أسرته الذين يحملون الجنسية الأمريكية والسعودية الموجودين في المملكة العربية السعودية.

إلا أن المحتجزين السابقين في المرافق التي تديرها المباحث زعموا أن إساءة المعاملة شملت الضرب، والحرمان من النوم، وقترات مطولة من الحبس الانفرادي للمحتجزين المتهمين في جرائم لا تنطوي على عنف.

ادعى مسؤولون من وزارة الداخلية، ومكتب المدعي العام ((PPO)، وهيئة حقوق الإنسان الحكومية ((HRC)، المسؤولة عن التنسيق مع الهيئات الحكومية الأخرى للتحقيق والرد على انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة (انظر القسم 5)، أن قواعد منع التعذيب منعت حدوث مثل تلك الممارسات في نظام العقوبات. وذكرت وزارة الداخلية أنها نصبت كاميرات مراقبة لتسجيل استجوابات المشتبه بهم في بعض مكاتب التحقيقات الجنائية ومراكز الشرطة والسجون التي تتم فيها مثل هذه الاستجوابات بانتظام، مثل مرافق سجون المباحث. ووردت تقارير تفيد بأن المدعى عليهم الذين طلبوا نسخًا من لقطات فيديو من نظام المراقبة التابع للوزارة لتقديم أدلة على التعذيب لم يتلقوها.

استمرت المحاكم في الحكم على الأفراد بالعقوبة الجسدية، عادة في شكل الضرب أو الجلد بالسوط أو بالعصى، وهي عقوبة شائعة دافع عنها المسؤولون الحكوميون باعتبارها عقوبة تملئها الشريعة. ووفقًا لناشطين في مجال حقوق الإنسان، قامت الشرطة بعملية الجلد وفقًا لمجموعة إرشادات يتم تحديدها بحسب التفسير المحلي للشريعة. ويتعين على مسؤول الشرطة القائم بتنفيذ العقوبة أن يضع نسخة من القرآن تحت إبطه مما يمنعه من رفع يده أعلى من رأسه، الأمر الذي يحد من قدرته على إلحاق الألم أو الأذى بالشخص المحكوم عليه بالعقوبة، وتحظر التعليمات على قوات الشرطة تمزيق الجلد أو التسبب بندوب أثناء الجلد. شككت منظمات حقوق الإنسان في أن المسؤولين قد نفذوا الجلد وفقًا لهذه الإرشادات على جميع السجناء ووصفوا الجلد بأنه شكل من أشكال العقوبة القاسية وغير العادية.

لم ترد أية تقارير عن حالات بتر بأمر قضائي خلال العام.

### الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال

تباينت أوضاع السجون ومراكز الاعتقال وكان بعضها غير مستوف للمعايير الدولية. وشملت المشاكل المبلغ عنها الاكتظاظ والظروف غير الملائمة.

الأوضاع المادية: في 31 مارس/آذار، ذكرت صحيفة *الجاردريان* أن "تقارير طبية مسربة" أعدت للملك سلمان أظهرت أن السجناء السياسيين قد عانوا من "سوء التغذية والجروح والكدمات والحروق" بالإضافة إلى الجفاف الشديد والحرمان من الرعاية الطبية.

شكل الأحداث أقل من 1 بالمائة من نسبة المحتجزين وتم وضعهم في مرافق منفصلة عن البالغين، حسب المعلومات المتاحة.

وقد وضعت السلطات المحتجزين بانتظار المحاكمة مع المسجونين المدانين. وفصلت بين المتهمين المشتبه فيهم أو المدانين بجرائم إرهابية وبين سائر جمهور النزلاء ولكن تم احتجازهم في مرافق مشابهة. وادعى ناشطون قيام السلطات باحتجاز الأفراد في نفس الزنانات مع ذوي الإعاقات العقلية كنوع من العقاب، وأشاروا إلى قيام السلطات بإساءة معاملة ذوي الإعاقات.

كانت السلطات تفرّق بين السجناء المستخدمين للعنف وغير المستخدمين للعنف، وكانت تقوم أحياناً بالعفو عن غير المستخدمين للعنف لتقليص عدد السجناء. واشترط على بعض السجناء المدانين بتهم تتعلق بالإرهاب المشاركة في برامج إعادة التأهيل التي ترعاها الحكومة قبل النظر في الإفراج عنهم.

الإدارة: كانت هناك عدة سلطات قانونية للسجون ومراكز الاحتجاز. أدارت المديرية العامة للسجون حوالي 91 من مراكز الاحتجاز والسجون، بينما أدارت المباحث حوالي 20 سجنًا إقليميًا ومراكز احتجاز للمسجونين لأسباب أمنية. يمنح قانون الإجراءات الجنائية مكتب المدعي العام سلطة القيام بزيارات رسمية للسجون ومرافق الاحتجاز "في المناطق الخاضعة لولاية المكتب القضائية لضمان عدم سجن أي شخص أو احتجازه بصورة غير قانونية." لم يكن هناك أمناء مظالم يسجلون أو يحققون في الشكاوى التي تقدّم بها السجناء، على الرغم من أن السجناء كانوا قد قدموا بالفعل شكاوى إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية الوطنية شبه الحكومية لحقوق الإنسان (NSHR) للمتابعة. ينص قانون الإجراءات الجنائية على أنه "يحق لأي سجين أو معتقل أن يقدم، في أي وقت، شكوى خطية أو شفوية إلى السجن أو إلى ضابط مركز الاحتجاز ويطلب منه إبلاغها إلى أحد أعضاء مكتب التحقيقات والادعاء العام [سابقًا] [والذي أعيدت تسميته فأصبح يعرف بـ مكتب المدعي العام]." لا يحق بموجب القانون تقديم شكاوى مباشرة إلى السلطات القضائية أو الطعن في قانونية احتجاز الشخص قبل المحاكمة (أمر الجلب للمثول أمام المحكمة). ولم تكن هنالك معلومات حول ما إذا كان السجناء قادرين على تقديم شكاوى إلى السجون أو السلطات القضائية دون رقابة، أو ما إذا كانت السلطات قد ردت أو تصرفت وفقًا للشكاوى المرفوعة.

كانت سجلات السجون الخاصة بملفات السجناء غير كافية، ووردت تقارير بأن السلطات احتجزت السجناء حتى بعد استكمالهم لمدة عقوبتهم.

ووفر الموقع الإلكتروني "نافذة" الذي تديره وزارة الداخلية للمحتجزين وأقاربهم إمكانية الاطلاع على قواعد البيانات التي تحتوي على معلومات عن الوضع القانوني للمحتجزين، بما في ذلك أية معلومات عن مواعيد لمحاكمات مقررّة. وقال نشطاء إن الموقع لم يقدم معلومات عن جميع المعتقلين.

سمحت السلطات عمومًا للأقارب والأصدقاء بزيارة السجناء مرتين في الأسبوع، على الرغم من أن بعض السجون كانت تقتصر على الزيارة مرتين في الشهر. وأفادت تقارير بأن مسؤولي السجن أو الأمن أو إنفاذ القانون لم يعترفوا بهذا الامتياز في بعض الحالات، وغالبًا خلال التحقيقات. يمكن لعائلات المعتقلين الوصول إلى موقع "نافذة" الإلكتروني لتعبئة طلبات لزيارة السجون، وإنّ بالخروج مؤقتًا من السجن (تتم الموافقة عليه بشكل عام خلال فترة الأعياد بعد انتهاء شهر رمضان)، والإفراج بكفالة (عن المحتجزين قبل المحاكمة). قال بعض أفراد عائلات الأشخاص المحتجزين على ذمة التحقيق إن الزيارات العائلية غير مسموح بها في العادة، بينما قال آخرون إن الزيارات أو المكالمات المسموحة كانت قصيرة للغاية (أقل من خمس دقائق). واشتكى بعض أفراد عائلات السجناء من قيام السلطات بإلغاء زيارات مقررّة لأقاربهم دون إبداء الأسباب.

سمحت السلطات بشكل عام للمحتجزين والسجناء المسلمين بأداء الشعائر الدينية مثل الصلاة.

الرقابة المستقلة: لم يتم السماح للمؤسسات المستقلة بإجراء زيارات منتظمة ومفاجئة لأماكن الاحتجاز، وفقًا للجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. خلال العام سمحت الحكومة لبعض الدبلوماسيين الأجانب بالدخول ضمن قيود إلى بعض مرافق السجون في الحالات غير القنصلية. وفي عدد محدود من الحالات، قام

دبلوماسيون أجانب بزيارة أشخاص محتجزين؛ إلا أن تلك الزيارات تمت في مركز منفصل للزوار حيث قد تختلف الظروف عن تلك التي بداخل المرافق التي يوجد فيها السجناء.

كما سمحت الحكومة لهيئة حقوق الإنسان والمنظمات شبه حكومية محلية، مثل الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، بمراقبة أوضاع السجون. وذكرت المنظمات بأنها قامت بزيارة السجون في شتى أنحاء البلاد ورفعت تقارير عن أوضاع السجون. في 27 يناير/كانون الثاني، أفادت وسائل إعلام محلية بأن مجلس حقوق الإنسان أجرى 394 زيارة للسجون بين سبتمبر / أيلول 2017 وسبتمبر / أيلول 2018، بما في ذلك زيارات لسجون المباحث وسجون التحقيق الجنائي وبعض السجون العسكرية وكذلك "مراكز المراقبة الاجتماعية" ومؤسسات رعاية الفتيات. وبحسب ما ورد، رصدت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الرعاية الصحية في السجون وأبلغت مكتب المدعي العام بأوجه القصور فيها.

#### د. الاعتقال أو الاحتجاز التعسفي

ينص القانون على أنه لا يجوز لأي كيان تقييد تصرفات شخص أو حبسه، إلا بموجب أحكام القانون. ينص قانون الإجراءات الجنائية على أنه لا يجوز للسلطات احتجاز أي شخص لأكثر من 24 ساعة، لكن وزارة الداخلية و رئاسة أمن الدولة (SSP)، اللتان تعمل تحت أمرتها غالبية القوات ذات صلاحيات الاعتقال، تتمتعان بسلطة واسعة لاعتقال واحتجاز الأشخاص إلى أجل غير مسمى دون إشراف قضائي أو الإخطار بالتهم أو إمكانية الوصول الفعال إلى الاستشارة القانونية أو العائلة.

#### إجراءات الاعتقال ومعاملة المحتجزين

في عام 2017، أصدر الملك سلمان مرسومًا بإنشاء مكتب المدعي العام، (مكتب التحقيقات والادعاء العام سابقًا أو BIPP)، وتعيين سعود بن عبد الله بن مبارك المعجب كمَدْعٍ عام. وأصدر المرسوم توجيهات إلى مكتب المدعي العام بالعمل مباشرة تحت إمرة الملك (بدلاً من وزارة الداخلية، التي كان مكتب التحقيقات والادعاء العام يعملان تحت إمرتها). وانتقدت منظمات لحقوق الإنسان الخطوة ووصفتها بأنها توطيد للسلطة في الديوان الملكي والذي من شأنه أن يقوض استقلالية القضاء.

وفقاً لقانون الإجراءات الجنائية، "لا يجوز القبض على أي شخص، أو تفتيشه، أو احتجازه، أو حبسه إلا في الحالات التي ينص عليها القانون، ولأي شخص متهم الحق في طلب مساعدة قانونية من أحد المحامين أو ممثلي الدفاع للترافع عنه خلال مراحل التحقيق والمحاكمة". ويحق للسلطات، بمقتضى القانون، استدعاء أي شخص للتحقيق، ويجوز إصدار أمر بالتوقيف بناءً على أدلة. وفي الممارسة العملية، كثيراً ما لم تستخدم السلطات مذكرات التوقيف ولم تكن تلك المذكرات مطلوبة بموجب القانون في كل القضايا.

ويطلب القانون قيام السلطات بتوجيه الاتهام خلال 72 ساعة من الاعتقال وعقد محاكمة في غضون ستة شهور، وهذا يعتمد على الاستثناءات المحددة في التعديلات الخاصة بقانون الإجراءات الجزائية وقانون مكافحة الإرهاب (أنظر القسم 2.أ). ولا يجوز للسلطات، من الناحية القانونية، احتجاز الشخص المعتقل لأكثر من 24 ساعة، إلا بناءً على أمر خطي من محقق عام. وأفادت التقارير بأن السلطات لم تكن تتقيد في كثير من الأحيان بهذه الضمانات القانونية، كما أنه لم تكن هناك ضرورة لإطلاع المشتبه بهم على حقوقهم.



يحدد قانون الإجراءات الجزائية التدابير المطلوبة لتمديد فترة احتجاز المتهم لمدة أطول من فترة الأيام الخمسة الأولية. ويمكن للسلطات الموافقة على الاحتجازات لمدة تزيد على ستة أشهر "في الظروف الاستثنائية"، مما يسمح للسلطات فعلياً باحتجاز الأشخاص الذين بانتظار المحاكمة إلى أجل غير مسمى في القضايا المتعلقة بالإرهاب أو "انتهاكات أمن الدولة". وهناك نظام كفالة معمول به في التهم الجنائية الأقل خطورة. يجوز لمكتب المدعي العام أن يأمر باحتجاز أي شخص متهم بارتكاب جريمة بموجب قانون مكافحة الإرهاب لمدة تصل إلى 30 يوماً، قابلة للتجديد حتى 12 شهراً، وفي قضايا أمن الدولة لمدة تصل إلى 24 شهراً بموافقة القاضي.

وبموجب القانون، يحق للمتهمين في أي من الجرائم الوارد ذكرها في القانون توكيل أحد المحامين للدفاع عنهم أمام المحكمة "في غضون فترة كافية من الوقت تقررها هيئة تحقيق." في القضايا التي تنطوي على الإرهاب أو تهم متعلقة بأمن الدولة، لم يتمتع المحتجزون بصفة عامة بحق الحصول على محامي دفاع يختارونه. قامت الحكومة بتوفير محامين للمدعى عليهم الذين تقدموا بطلب رسمي إلى وزارة العدل للحصول على المحامي الذي عينته المحكمة ووقاموا بإثبات عدم قدرتهم على دفع تكاليف التمثيل القانوني.

كانت هنالك تقارير تفيد بأن السلطات لم تسمح دائماً لمحامي الدفاع بالوصول إلى المحتجزين الذين كانوا يخضعون للتحقيق في فترة الاحتجاز السابق للمحاكمة. أشارت السلطات إلى أنه يمكن احتجاز المشتبه به لمدة تصل إلى 12 شهراً رهن التحقيق دون إمكانية الاستعانة بمحامٍ إذا سمح الادعاء بذلك. وعادة ما تبدأ الإجراءات القضائية بعد استكمال السلطات لجميع مجريات التحقيق، الأمر الذي كان يستغرق في بعض الحالات عدة سنوات.

واصل الملك ممارسة التقليد المتبع في تخفيف بعض الأحكام القضائية. فمراسيم العفو الملكي قد تتجاوز أحياناً عن إدانة ما، وفي بعض الحالات تقامت بتخفيف أو إلغاء العقاب البدني. ويجوز إضافة ما تبقى من الحكم إلى حكم جديد إذا ارتكب السجين الذي تم العفو عنه جريمة بعد إطلاق سراحه.

خففت السلطات الأحكام عن بعض الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن. يسمح قانون مكافحة الإرهاب لمكتب المدعي العام بوقف إجراءات الملاحقة القضائية ضد الشخص المتهم الذي يتعاون مع المحققين أو يساعد على إحباط هجوم إرهابي مخطط له. ويفوض القانون رئاسة أمن الدولة إطلاق سراح الأفراد الذين تمت إدانتهم فعلاً في مثل تلك القضايا.

الاعتقال التعسفي: ورد أن نشطاء حقوقيين وممثلين دبلوماسيين محليين تلقوا تقارير منتظمة من عائلات تزعم أن السلطات احتجزت أقاربها بشكل تعسفي أو دون الإخطار بالتهمة الموجهة إليهم. خلال العام، احتجزت السلطات مشتبهين أمنيين، وأشخاصاً انتقدوا الحكومة علانية، وزعماء دينيين شيعة، وأفراداً لهم صلات بنشطاء حقوق المرأة، وأشخاصاً متهمين بانتهاك المعايير الدينية دون توجيه تهمة.

في 6 مارس / آذار، أعربت المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة باشلييه عن قلقها "إزاء ما يبدو أنه اعتقال واحتجاز تعسفي، وسوء معاملة وتعذيب مزعوم لعدد من المدافعات عن حقوق الإنسان".

في 7 مارس/آذار، أصدرت 36 دولة بياناً مشتركاً في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة أعربت فيه عن "بواعث قلق كبيرة بشأن التقارير المتعلقة باستمرار الاعتقالات والاحتجاز التعسفي للمدافعين عن حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية". وأعربت المجموعة عن قلقها بشكل خاص "بشأن استخدام قانون

مكافحة الإرهاب وغيره من أحكام الأمن القومي ضد الأفراد الذين يمارسون حقوقهم وحررياتهم بشكل سلمي."

أفاد نشطاء في أبريل/نيسان أن السلطات أفرجت عن الشاعر نواف الرشيد، وهو مواطن سعودي يحمل الجنسية القطرية أيضًا، بعد 10 أشهر من الاعتقال لأسباب غير محددة. قامت السلطات الكويتية بترحيل الرشيد إلى السعودية في مايو/أيار 2018 بناءً على طلب الحكومة السعودية.

الاحتجاز قبل المحاكمة: أبلغت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان عن حالات لفترات اعتقال تجاوزت الحد الأقصى المسموح به بموجب القانون. في بيان صدر في مايو/أيار لسنة 2018، أشارت هيومن رايتس ووتش إلى أن السلطات احتجزت آلاف الأشخاص لأكثر من ستة أشهر--في بعض الحالات لأكثر من عقد--دون إحالتهم إلى المحاكم للإجراءات الجنائية، وأن العدد المحتجز لفترات طويلة للغاية على ما يبدو ازداد بشكل كبير في السنوات الأخيرة. أفادت هيومن رايتس ووتش خلال العام أن الحكومة واصلت ممارسة الاحتجاز التعسفي طويل الأمد.

في 30 كانون الثاني/يناير، أعلن الديوان الملكي نهاية حملة مكافحة الفساد التي انطلقت عام 2017 (انظر القسم 4). في 18 فبراير/شباط، دعت هيومن رايتس ووتش السلطات إلى "أن توضح على الفور ما إذا كان أولئك الذين ظلوا رهن الاحتجاز يواجهون اتهامات تتعلق بحملة مكافحة الفساد أو أنشطة إجرامية أخرى معروفة، وإذا لم يكن الأمر كذلك، فيجب على السلطات إطلاق سراحهم على الفور... إن احتجاز المحتجزين دون تهمة أو محاكمة لمدة 16 شهرًا من شأنه فقط أن يعزز حقيقة أن حملة الفساد السعودية حدثت بالكامل خارج سيادة القانون".

وكان الحبس الانفرادي بمعزل عن العالم الخارجي يمثل مشكلة أيضًا. وأفادت تقارير بأن السلطات لم تحترم دائمًا حق المعتقلين في الاتصال بأفراد عائلاتهم عقب الاعتقال، ويسمح قانون مكافحة الإرهاب لهيئة التحقيق بإبقاء المدعى عليه رهن الاحتجاز لمدة تصل إلى 90 يومًا دون السماح له بالاتصال بأفراد عائلته أو محاميه، (ويجوز للمحكمة الجزائية المتخصصة تمديد هذه القيود إلى ما بعد هذه الفترة). ظل سجناء الأمن وبعض أنواع السجناء الآخرين رهن الاعتقال الانفرادي المطول في بعض الأحيان قبل أن يتلقى أفراد الأسرة أو المرتبطين بهم معلومات عن مكان تواجدهم، لا سيما بالنسبة للمعتقلين في منشآت تديرها المباحث.

في 25 يناير/كانون الثاني، أفادت منظمة العفو الدولية أن ما لا يقل عن 10 ناشطات اعتقلن في مايو/أيار لعام 2018 محتجزاتٍ بمعزل عن العالم الخارجي في سجن سري، حيث رُعم أنهن تعرضن لتعذيب شديد. في 14 مارس/آذار، أكد رئيس هيئة حقوق الإنسان آنذاك، بندر العيبان، أنه لا توجد سجون ومراكز اعتقال سرية وأن الاحتجاز السري محظور.

قدرة المحتجزين على الطعن أمام المحكمة في قانونية الاحتجاز: بموجب القانون، لا يحق للمعتقلين الطعن في قانونية اعتقالهم أمام المحكمة. وفي حالة الاحتجاز غير المشروع، ينص قانون الإجراءات الجنائية، وكذلك أحكام قانون مكافحة الإرهاب، على الحق في التعويض إذا تبين أن المعتقلين قد احتجزوا بصورة غير قانونية.

**هـ. الحرمان من المحاكمة العلنية المنصفة**

ينص النظام الأساسي على أن القضاة مستقلون، لا يخضعون لأية سلطة غير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المعمول بها. ومع ذلك، لم يكن الجهاز القضائي، ومكتب المدعي العام، ورئاسة أمن الدولة كيانات مستقلة، حيث كان مطلوباً منها تنسيق قراراتها مع السلطات التنفيذية، حيث يتولى الملك وولي العهد التحكيم. ورغم أن الادعاءات العامة بخصوص التدخل في استقلال القضاء كانت نادرة، أفادت تقارير بأن القضاء كان خاضعاً للتأثير، وبصفة خاصة في القضايا التي كان البت فيها يتم عن طريق هيئات قضائية متخصصة مثل المحكمة الجزائية المتخصصة، والتي نادراً ما برأت المشتبه فيهم. أفاد ناشطو حقوق الإنسان بأن قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة تلقوا تعليمات سرية لإصدار أحكام قضائية صارمة ضد العناصر الناشطة المعنية بحقوق الإنسان، ودعاة الإصلاح، والإعلاميين، والمعارضين الذين لم يشاركوا في أية أنشطة إرهابية. كما أفاد نشطاء بأن الهيئات القضائية/الادعاء العام قد تجاهلت الشكاوى المتعلقة بالإجراءات القانونية، بما في ذلك عدم وصول المحامين إلى موكلهم في المراحل الحرجة من الإجراءات القضائية، ولا سيما خلال مرحلة ما قبل المحاكمة / التحقيق.

### إجراءات المحاكمة

في النظام القضائي، لم تكن هناك سوابق قضائية منشورة بشأن المسائل الجنائية، ولا قانون جنائي موحد، ولا قرينة البراءة، ولا عقيدة مراعاة السوابق القضائية التي تلزم القضاة باتباع السوابق القانونية. واصلت وزارة العدل توسيع مشروع بدأ في عام 2007 لتوزيع قرارات قضائية نموذجية لضمان مزيد من الاتساق في التطبيق القانوني، ومؤخراً في أغسطس/آب، نشرت الوزارة قرارات قضائية على موقعها الإلكتروني. ينص القانون على أنه يتعين معاملة المتهمين على قدم المساواة تمشياً مع الشريعة الإسلامية. وتصدر هيئة كبار العلماء، وهي كيان استشاري مستقل، الفتاوى التي توجه كيفية تفسير القضاة للشريعة.

في ظل عدم وجود قانون عقوبات رسمي يقوم بتفصيل جميع الجرائم والعقوبات الجنائية، يحدد القضاة في المحاكم العديد من تلك العقوبات عن طريق تفسيراتهم للشريعة، والتي اختلفت باختلاف القاضي وظروف القضية. نظراً لأن القضاة يمتلكون حرية كبيرة في عملية صنع القرار بناءً على السلطة التقديرية، فقد تباينت الأحكام والإدانات على نطاق واسع من حالة إلى أخرى.

ومع ذلك فإن العديد من القوانين يوفر متطلبات الحكم الخاصة بالجرائم بما في ذلك الإرهاب، وجرائم الإنترنت، والاتجار بالأشخاص، والعنف المنزلي. في عام 2016، أصدرت وزارة العدل مجموعة من القرارات السابقة التي يمكن للقضاة أن يرجعوا إليها كنقطة مرجعية في اتخاذ القرارات وتحديد الأحكام.

لا يمكن لمحاكم الاستئناف بمفردها أن تبطل أحكام المحاكم الابتدائية؛ فصلاحياتها تقتصر على التأكيد على الأحكام أو إعادة القضايا إلى محكمة أدنى مرتبة لتعديل تلك الأحكام. وحتى عندما لم يؤكد القضاة الأحكام، قام قضاة الاستئناف في بعض الحالات بإعادة الحكم للقاضي الذي أصدره في بادئ الأمر. وهذا الإجراء جعل من الصعب أحياناً على أطراف معينة الحصول على حكم مختلف عن الحكم الأصلي في القضايا التي تتردد فيها القضاة في الاعتراف بخطئهم. ومع أنه يمكن للقضاة إسناد قراراتهم إلى أي من المذاهب الفقهية السنية الأربعة، والممثلة جميعها في هيئة كبار العلماء، إلا أن المذهب الحنبلي هو المذهب السائد ويشكل الأساس لقانون البلد والتفسيرات القانونية للشريعة. ويستخدم المواطنون الشيعة تقاليدهم القانونية للفصل في قضايا قوانين العائلة بين طرفين من الشيعة؛ إلا أنه يمكن لأي من الطرفين رفع الدعوى أمام محاكم الدولة التي تقوم بتطبيق العرف القانوني السني.

وفي حين ينص القانون بأن جلسات المحكمة يجب أن تكون علنية، يجوز إغلاق جلسات المحاكم وفقاً لتقدير القاضي. ونتيجة لذلك، كانت الكثير من المحاكمات خلال العام محاكمات ذات جلسات مغلقة. منذ أكتوبر/تشرين الأول لعام 2018، منعت وزارة الخارجية البعثات الدبلوماسية الأجنبية من حضور إجراءات المحكمة في المحكمة الجزائية المتخصصة وكذلك المحاكمات المتعلقة بقضايا الأمن وحقوق الإنسان. يُسمح للموظفين الدبلوماسيين عموماً بحضور الإجراءات الفصلية الخاصة بمواطنيهم. واشتكى بعض أفراد عوائل السجناء من عدم السماح لهم أو لممثليهم القانونيين بحضور المحاكمات أو إخطارهم بحالة إجراءات المحاكمة. وقام مسؤولو المحكمة الجزائية المتخصصة أحياناً بمنع الأقارب من النساء من الحضور لعدم وجود ضابطات للقيام بعمليات التفتيش الأمني للنساء عند دخولهن قاعة المحكمة. ووفقاً لوزارة العدل فإنه يجوز للسلطات إغلاق جلسة المحاكمة بناء على حساسية القضية بالنسبة للأمن الوطني، أو تأثيرها على سمعة المتهم، أو سلامة الشهود. قام ممثلو هيئة حقوق الإنسان أحياناً بحضور المحاكمات في المحكمة الجزائية المتخصصة.

طبقاً للقانون، على السلطات أن توفر للمتهمين محامياً على نفقة الحكومة. في عام 2017، ذكرت وزارة العدل بأن المدعى عليهم "يتمتعون بكافة الضمانات القضائية التي يحق لهم الحصول عليها، بما في ذلك الحق في الاستعانة بمحاميين من اختيارهم للدفاع عنهم، بينما تدفع الوزارة أتعاب المحامي عندما لا يتمكن المتهم من تسديدها." غير أن نشطاء أفادوا بأن إجراءات التقدم بطلب محامٍ تعينه المحكمة كانت صعبة ومرهقة. وقال كثيرون إن العديد من النشطاء لم يتمكنوا أو لم يسمح لهم بتوكيل محامٍ أو التشاور مع محاميهم خلال المراحل الحرجة من إجراءات التحقيق والمحاكمة. في كثير من الأحيان لم يثق نشطاء حقوق الإنسان المحتجزين بالمحاكم لكي تقوم بتعيين محامين لهم بسبب مخاوف من تحيز المحامي.

ويكفل القانون للمتهمين حق حضور المحاكمة واستشارة محام أثناء المحاكمة. إلا أن قانون مكافحة الإرهاب يفوض النائب العام بالحد من حق المتهمين بالإرهاب في الحصول على تمثيل قانوني أثناء التحقيق "كلما تطلبت مصالح التحقيق ذلك". لا يتوفر حق الكشف عن الأدلة، ولا يمكن للمتهمين الاطلاع على ملفهم الخاص أو على محضر استجوابهم. للمدعى عليهم الحق في استدعاء الشهود واستجوابهم بموجب القانون. لكن نشطاء أفادوا بأن قضاة المحكمة الجزائية المتخصصة قد يقررون تقييد ذلك الحق "لمصلحة القضية". ينص القانون على أن يقوم المحقق الذي يعينه مكتب المدعي العام باستجواب الشهود الذين يستدعيهم المدعى عليه خلال مرحلة التحقيق السابقة للمحاكمة. ويمكن للمحقق أيضاً الاستماع إلى شهادات أي شهود إضافيين إذا اعتُبر ذلك ضرورياً للثبوت من الوقائع. ولا يحق للسلطات تعريض أي متهم لأية إجراءات قسرية أو إجباره على قسم اليمين. ويتعين على المحكمة إبلاغ الأشخاص الذين تمت إدانتهم بحقهم في استئناف الأحكام.

لا ينص القانون على الحق في عدم تجريم الذات.

ولا يوفر القانون خدمات الترجمة الفورية المجانية، على الرغم من أنه غالباً ما تم توفير تلك الخدمات في الممارسة العملية. ينص قانون الإجراءات الجنائية على "أنه يتعين على المحكمة طلب مساعدة المترجمين"، لكنه لا يلزم المحكمة القيام بذلك من لحظة اتهام المدعى عليه، كما لا ينص القانون على أن الدولة سوف تتحمل تكاليف هذه الخدمات.

في حين أن الشريعة كما تفسرها الحكومة تنطبق على جميع المواطنين وغير المواطنين، فإن القانون من حيث التطبيق يميز ضد النساء، وغير المواطنين، والمسلمين السنة غير الممارسين، والمسلمين الشيعة، والأشخاص من الديانات الأخرى. في بعض الحالات تعد شهادة المرأة مساوية لنصف شهادة الرجل. يتمتع

القضاة بسلطة تقديرية لإسقاط شهادة المسلمين السنة غير الممارسين أو الشيعة أو الأشخاص من الديانات الأخرى؛ أفادت المصادر أن القضاة في بعض الأحيان يتجاهلون تمامًا أو يرفضون الاستماع لشهادات المسلمين الشيعة.

### السجناء والمحتجزون السياسيون

أكدت الحكومة أنه لم يكن هناك سجناء سياسيون، بمن في ذلك معتقلون يزعم أنهم ظلوا رهن الاحتجاز المطول بدون توجيه تهمة لهم، بينما ادعى نشطاء محليون ومنظمات حقوق الإنسان أن هناك "المئات" أو "الآلاف" منهم. ألمحت التقارير الموثوقة من قبل جماعات المناصرة والصحافة إلى أن السلطات احتجزت أشخاصًا بسبب نشاط سلمي أو معارضة سياسية، بمن فيهم شخصيات دينية غير عنيفة، وأئمة يُعتقد بأنهم انصرفوا عن الخط الديني الرسمي، ونشطاء شيعة، ومدافعون عن حقوق المرأة، ونشطاء آخرون، ومن زعمت الحكومة أنهم قاموا بنشر تعليقات مسيئة أو معادية للحكومة على مواقع التواصل الاجتماعي.

وكان من المستحيل في الكثير من الحالات تحديد الأسس القانونية للحبس وما إذا كان الاحتجاز متمشيًا مع المعايير والقواعد الدولية. أما الذين ظلوا مسجونين بعد المحاكمة، ومنهم أشخاص كانوا ناشطين سياسيين ينتقدون الحكومة علنًا، فغالبًا ما أُدينوا بجرائم متصلة بالإرهاب. خلال العام، قامت المحكمة الجزائية المتخصصة بمحاكمة الناشطين السياسيين ونشطاء في مجال حقوق الإنسان بسبب أعمال غير عنيفة لا علاقة لها بالإرهاب أو العنف أو التجسس ضد الدولة. قيدت السلطات إمكانية وصول المحامين إلى المحتجزين قيد المحاكمة في المحكمة الجزائية المتخصصة.

وقد انتقدت المنظمات غير الحكومية الدولية والأمم المتحدة وغيرها الحكومة بسبب إساءة استخدام سلطاتها القانونية الخاصة بمكافحة الإرهاب لاحتجاز أو اعتقال بعض المعارضين أو منتقدي الحكومة أو العائلة المالكة لأسباب تتعلق بالأمن، وهم أشخاص لم ينادوا بالعنف أو يرتكبوا أعمال عنف. في 14 فبراير/شباط، دعا البرلمان الأوروبي الحكومة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن "المدافعين عن حقوق المرأة وجميع المدافعين عن حقوق الإنسان والمحامين والصحفيين وسجناء الرأي الآخرين المحتجزين والذين تم الحكم عليهم لمجرد ممارستهم حقهم في حرية التعبير وحقهم السلمي بالعمل في مجال حقوق الإنسان."

في 23 سبتمبر/أيلول، أصدرت ما يقرب من عشرين دولة بيانًا مشتركًا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ينتقد الحكومة بسبب معاملتها للمعارضين والصحفيين والناشطين في حقوق المرأة، مصرحين بأنهم "قلقون بشأن تقارير التعذيب والاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري والمحاكمات غير العادلة ومضايقة الأفراد المشاركين في تعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها".

ظل ما لا يقل عن 120 شخصًا رهن الاحتجاز بسبب نشاطهم أو لانتقادهم قادة الحكومة أو للطعن في الإسلام أو الزعماء الدينيين أو لنشر منشورات "مسيئة" على الإنترنت، بمن في ذلك نشطاء بارزون مثل رائف بدوي ومحمد القحطاني ونسيمة السادة ورجال دين بمن فيهم إمام المسجد الكبير السابق صالح آل طالب؛ ومن رموز حركة الصحوة سفر الحوالي وناصر العمر وغيرهم. كما ظل العلماء المسلمون البارزون سلمان العودة وعضو القرني وعلي العمري رهن الاحتجاز بسبب انتماءات وآراء اعتُبرت مؤيدة للجماعات التي أعلنت الحكومة أنها غير شرعية أو متطرفة (بما في ذلك جماعة الإخوان المسلمين).

في 13 مارس/آذار، فتحت محكمة جنايات الرياض محاكمات بحق 11 ناشطة، من بينهم عدة نساء تم القبض عليهن في منتصف عام 2018. واجهت الناشطات، ومنهن لجين الهذلول وإيمان النفجان وعزيرة اليوسف وهتون الفاسي، تهماً تتعلق بعملهن الحقوقي واتصالهن بمنظمات دولية ووسائل إعلام أجنبية ونشطاء آخرين. تم اتهام هؤلاء النساء بانتهاك المادة السادسة من قانون الجرائم الإلكترونية، والتي تحظر إنتاج مواد تضر بالنظام العام أو القيم الدينية أو الآداب العامة أو تخزين تلك المواد عبر شبكة معلومات. يعاقب على مخالفة المادة السادسة بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات وغرامة تصل إلى ثلاثة ملايين ريال (800 ألف دولار). بين مارس/آذار وسبتمبر/أيلول، أفرجت السلطات مؤقتاً عن ثمانية منهن، من بينهم النفجان واليوسف والفاسي. وما زلن يواجهن تهماً جنائية.

في أبريل/نيسان، أفادت منظمة العفو الدولية أن السلطات اعتقلت ما لا يقل عن سبعة أفراد--بينهم صحفيون وكتاب وأكاديميون--أعرب بعضهم عن دعمهم لنشطاء بارزين اعتُقلوا في عام 2018 لدفاعهم عن حق المرأة في قيادة السيارة. وبحسب منظمة العفو الدولية ومنظمة القسط، كان بعضهم ممنوعاً بالفعل من السفر منذ فبراير/شباط.

في 27 يونيو/حزيران، مثلت الناشطة الحقوقية سمر بدوي أمام المحكمة الجزائية المتخصصة لأول مرة منذ اعتقالها في يوليو/تموز من عام 2018.

### الإجراءات القضائية المدنية وسبل الانتصاف

كان رافعو الشكاوى الخاصة بانتهاكات حقوق الإنسان يسعون عموماً إلى الحصول على مساعدة هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، اللتين كانتا تقومان إما بالترافع نيابة عنهم أو بإبداء الرأي للمحاكم بشأن قضاياهم. وقامت هيئة حقوق الإنسان عموماً بالرد على الشكاوى وكان بإمكانها إحالة تلك القضايا إلى مكتب المدعي العام؛ وكانت قضايا العنف المنزلي هي الأكثر شيوعاً. يجوز أيضاً للأفراد والمنظمات تقديم الالتماسات مباشرة إلى ديوان المظالم طلباً للتعويضات أو لتدخل الحكومة لوقف الانتهاكات الخاصة بحقوق الإنسان إلا في حالات التعويض المرتبطة بأمن الدولة حيث تقوم المحكمة الجزائية المتخصصة بتولي البت في سبل الإصلاح والتعويض. يشتمل قانون مكافحة الإرهاب على أحد الأحكام التي تسمح للمحتجزين في سجون المباحث بطلب تعويضات مالية من وزارة الداخلية/ رئاسة أمن الدولة عن الاحتجاز غير المشروع لفترات تتجاوز الفترات المحددة في أحكام سجنهم. وفي بعض الحالات لم تقم الحكومة في الوقت المناسب بدفع التعويضات التي أقرها القضاء عن فترات الاحتجاز غير القانونية.

### و. التدخل التعسفي أو غير المشروع في الخصوصية أو في شؤون الأسرة أو البيت أو المراسلات

يحظر القانون التدخل غير القانوني في خصوصية الأشخاص ومنازلهم وأماكن عملهم وسياراتهم. ويفرض على ضباط التحقيق الجنائي الاحتفاظ بسجلات تتضمن جميع عمليات التفتيش التي تم القيام بها؛ وينبغي أن تتضمن هذه السجلات اسم الضابط الذي قام بالتفتيش، ونص مذكرة التفتيش (أو إيضاحاً للضرورة الملحة التي فرضت التفتيش بدون مذكرة)، وأسماء وتوقيعات الأشخاص الذين كانوا حاضرين أثناء القيام بالعملية. وفي حين أن القانون يكفل أيضاً خصوصية جميع الرسائل والبرقيات والمكالمات الهاتفية، وغيرها من سبل الاتصال، لم تحترم الحكومة خصوصية الرسائل أو الاتصالات، كما استخدمت المرونة الكبيرة التي يوفرها لها القانون لمراقبة النشاطات بصورة قانونية والتدخل عندما اعتبرت ذلك ضرورياً.

ووردت تقارير من ناشطين في حقوق الإنسان تفيد بأن الحكومة قامت بمراقبة أو تعطيل الهواتف المحمولة أو استخدام الإنترنت. راقبت الحكومة بصرامة الأنشطة ذات الصلة بالسياسة واتخذت إجراءات عقابية، بما في ذلك الاعتقال والاحتجاز ضد الأشخاص المنخرطين في أنشطة سياسية معينة، مثل الدعوة إلى ملكية دستورية، والانتقاد العلني لكبار أعضاء العائلة المالكة بالاسم، وتشكيل حزب سياسي، أو تنظيم مظاهرة (انظر القسم 2.a). وأفادت تقارير بأن مسؤولي الجمارك قاموا بشكل روتيني بفتح الرسائل والطرود للبحث عن مواد محظورة. ووردت ادعاءات بأن مخبري وزارة الداخلية/رئاسة أمن الدولة في بعض المناطق كانوا يبلغون عن "أفكار تحريضية"، أو "نشاطات معادية للحكومة"، أو "سلوك يناقض التعاليم الإسلامية" في أحيانهم.

أفادت وسائل الإعلام أن السلطات تمكنت من الوصول إلى حسابات المعارضين على تويتر ووسائل التواصل الاجتماعي، وفي بعض الحالات استجوبت أو احتجزت أو حاكمت الأفراد بسبب تعليقات تم الإدلاء بها عبر الإنترنت. ويسمح قانون مكافحة الإرهاب لوزارة الداخلية/رئاسة أمن الدولة بمراقبة الاتصالات الخاصة بارهابيين مشتبه بهم بالإضافة إلى الاطلاع على المعلومات البنكية بطريقة لا تتسق مع الحميات القانونية التي ينص عليها قانون الإجراءات الجنائية.

قامت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (CPVPV) بمراقبة وتنظيم التفاعل العام مع الأفراد من الجنس الآخر، على الرغم من أنه تم تقليص سلطات هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بشكل كبير مقارنة بالسنوات الماضية، وأصبحت الأحداث المختلطة بين الجنسين أكثر شيوعاً خلال العام.

### ز. الانتهاكات التي تُرتكب أثناء النزاعات الداخلية

في عام 2015 أعلن مسؤولون سعوديون تشكيل تحالف لمواجهة محاولة عام 2014 للإطاحة بالحكومة اليمنية من قبل ميليشيات حركة أنصار الله (المعروفة أيضًا بالعامية باسم "الحوثيين") والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح. وتشمل عضوية التحالف العسكري الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، ومصر، والأردن، والكويت، والمغرب، والصومال، والسودان، والسنغال. واصل التحالف بقيادة السعودية إجراء العمليات الجوية والبرية في اليمن، وهي الإجراءات التي بدأت في عام 2015.

أعمال القتل: أفادت الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية ووسائل إعلام ومنظمات إنسانية وغيرها من المنظمات الدولية بما وصفته بأنه استخدام غير متناسب للقوة من جانب جميع أطراف النزاع في اليمن، بما في ذلك التحالف الذي تقوده السعودية، والمتمردون الحوثيون وغيرهم من المقاتلين. وفقاً للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR)، ففي الفترة من مارس/أذار 2015 إلى يونيو/حزيران لعام 2019، كان هناك ما لا يقل عن 18,922 ضحية مدنية، بين 7,292 قتيلاً و 11,630 جريح في النزاع، مع زيادة بنسبة 12 في المائة في عدد القتلى المدنيين من يونيو/حزيران 2018 إلى يونيو/حزيران 2019. منذ بدء النزاع، تعرض أكثر من 7,500 طفل للقتل أو للإصابة. أفادت اليونيسف (UNICEF) أنه منذ ديسمبر/كانون الأول من عام 2018، قُتل ما متوسطه ثمانية أطفال يومياً بسبب العنف المرتبط بالحرب. قامت مجموعة الأمم المتحدة للخبراء الدوليين والإقليميين البارزين بشأن اليمن بتقدير أن عدد القتلى الفعلي أعلى على الأرجح من تلك التقديرات، في ضوء القيود المفروضة على وصول باحثي الأمم المتحدة.

أفادت التقارير أن غارات التحالف بقيادة السعودية قد أسفرت عن سقوط ضحايا مدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية في مناسبات متعددة. في مارس/أذار، قامت غارة جوية سعودية بالضرب قريياً من مستشفى

على بعد 60 ميلاً شمال غرب صعدة. أفادت منظمة أنقذوا الأطفال غير الحكومية، التي دعمت المستشفى، بمقتل ثمانية أشخاص، من بينهم خمسة أطفال، وأن العديد هم في عداد المفقودين بعد الغارة.

أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه في 1 سبتمبر/أيلول، أصابت غارة جوية مبنى يستخدم كمركز احتجاز للحوثيين في ذمار. وقدر الصليب الأحمر مقتل أكثر من 100 أسير في الهجوم وإصابة 40 آخرين. وأقر التحالف الذي تقوده السعودية بأنه قد قصف المنشأة في إطار عملية ضد مستودعات أسلحة في المنطقة، مشيراً إلى أن الحوثيين لم يعلنوا إدراج المنشأة في قائمة حظر الضربات.

في عام 2016 أنشأت الحكومة فريق التحالف المشترك لتقييم الحوادث لتحديد الدروس والإجراءات التصحيحية وتنفيذ آليات المساءلة الوطنية، حسب الاقتضاء. يتألف الفريق الذي يتخذ من الرياض مقراً له من أعضاء عسكريين ومدنيين من الدول الأعضاء في التحالف، الذي حقق في مزاعم عن سقوط ضحايا مدنيين، بالإضافة إلى ادعاءات المنظمات الدولية بأن قوات التحالف قد استهدفت قوافل المساعدات الإنسانية والبنية التحتية. أعلن الفريق المشترك نتائج العديد من التحقيقات خلال العام، مما أدى إلى إبراء ذمة التحالف من المسؤولية عن مقتل المدنيين في الحوادث التي تمت مراجعتها. لم تقم الحكومة السعودية بمحاكمة أي قضايا بناءً على نتائج الفريق المشترك. وأكدت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان وآخرون أن تحقيقات الفريق المشترك لم توفر شفافية كافية بشأن عملية استهداف الضربات. وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش (HRW) أن الاستنتاجات العامة التي توصل إليها الفريق المشترك تثير أسئلة جدية بشأن الطرق التي أجرى بها الفريق تحقيقاته وطبق فيها القانون الإنساني الدولي.

الانتهاكات الأخرى المتصلة بالنزاع: شن مقاتلو الحوثي في اليمن هجمات بالصواريخ والطائرات بدون طيار وبالمدفعية على المملكة العربية السعودية، بما في ذلك إطلاق أكثر من 110 ألف قذيفة على الأراضي السعودية منذ بداية النزاع في عام 2015. في عامي 2018 و 2019، أفادت السلطات بأن بعض هذه المقذوفات ألحقت أضراراً بالمطارات والمدارس والمنازل والمستشفيات والمساجد والبنية التحتية الحيوية للطاقة. في مايو/أيار، أدى هجوم بطائرة بدون طيار إلى تدمير خط أنابيب النفط بين الشرق والغرب، وهو الرابط النفطي الرئيسي للبلاد، ولقد أعلن الحوثيون مسؤوليتهم عن الهجوم. في أغسطس/آب، شن مسلحو الحوثي بطائرات مسيرة مسلحة هجوماً على منشأة الشيبية النفطية في المنطقة الشرقية. في سبتمبر/أيلول، تعرضت منشآت أرامكو السعودية لمعالجة النفط والمملوكة للدولة في بقيق وخريص لهجوم بطائرات مسيرة وصواريخ، مما ألحق أضراراً بنصف طاقة الإنتاج النفطي في البلاد وأوقفها مؤقتاً. أعلن مسلحو الحوثي في اليمن مسؤوليتهم، لكن الحكومة خلصت إلى أن إيران مسؤولة عن الهجوم. ولم ترد أنباء عن سقوط قتلى أو جرحى جراء الهجوم.

بسبب المخاوف الأمنية، قيدت السلطات فئات من الواردات المسموح لها بالوصول إلى الموانئ اليمنية. من أجل تيسير تدفق البضائع التجارية إلى موانئ البحر الأحمر اليمنية، أقام ضباط التحالف نظام تفتيش وموافقة بالتنسيق مع الأمم المتحدة عبر آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن ولجنة الإخلاء والعمليات الإنسانية التي تستضيفها وزارة الدفاع. خلال بعض الفترات، منعت اللجنة الوقود وبعض فئات المواد، بما فيها تلك التي قدمتها وكالات الإغاثة الإنسانية، من دخول ميناء الحديدة اليمني الرئيسي الذي يسيطر عليه الحوثيون. ظلت الواردات التجارية إلى اليمن خلال العام أقل بكثير من أرقام ما قبل عام 2015. ظل مطار صنعاء الدولي مغلقاً طوال العام أمام الحركة التجارية.



للحصول على تفاصيل إضافية، بما في ذلك معلومات إضافية حول عمليات قوات التحالف التي تقودها السعودية في اليمن، يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية بشأن حقوق الإنسان في اليمن.

**القسم 2. احترام الحريات المدنية، بما فيها:**

**أ. حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة**

لا ينص القانون على حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة. وينص النظام الأساسي بشكل محدد على أن "تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير باستخدام لغة مهذبة تسهم في تثقيف الأمة وتعزيز وحدتها. ويحظر على وسائل الإعلام الانخراط في أعمال تؤدي إلى الإخلال بالنظام أو الانقسام، أو تمس بأمن الدولة أو علاقاتها العامة، أو تسيء إلى كرامة الإنسان وتقوض حقوقه." السلطات مسؤولة عن تنظيم وتحديد ما إذا كانت خطب أو آراء معينة تقوض الأمن الداخلي. ويجوز للحكومة حظر وسائل الإعلام أو وقف نشر مطبوعاتها إذا ما قررت الحكومة أنها خرقت قانون المطبوعات والنشر؛ وقامت بالفعل بمراقبة وحجب مئات الآلاف من المواقع على شبكة الإنترنت. ووردت تقارير متواترة حول القيود المفروضة على حرية التعبير.

يشمل تعريف الإرهاب في قانون مكافحة الإرهاب "أي سلوك... يهدف إلى الإخلال بالنظام العام... أو زعزعة استقرار الدولة أو تعريض وحدتها الوطنية للخطر". كما يعاقب القانون "كل من يطعن، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، بالدين أو العدالة، أو الملك أو ولي العهد... أو أي شخص ينشئ أو يستخدم موقعًا شبكيًا أو برنامج كمبيوتر... لارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في القانون". وجه نشطاء حقوق الإنسان المحليون، ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، ومقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، الانتقاد للقانون بسبب تعريفاته الفضفاضة والغامضة للإرهاب، واشتكوا من أن الحكومة تستخدمه لمقاضاة التعبير السلمي والمعارضة.

**حرية التعبير:** راقبت الحكومة التعبير العلني عن الرأي واستفادت من الضوابط القانونية لإعاقة التعبير بحرية عن الآراء وتقييد الأفراد من المشاركة في الانتقاد العلني للمجال السياسي. يمنع القانون الردة والتجديف، ويمكن أن تصل العقوبة عليهما إلى الإعدام، على الرغم من عدم تنفيذ أحكام الإعدام في الآونة الأخيرة عن هذه الجرائم (انظر القسم 1.أ). وقد أسفرت تصريحات فسررتها السلطات على أنها تشكل تشهيرًا بالملك أو النظام الملكي أو النظام الحاكم أو عائلة آل سعود، عن توجيه تهم جنائية إلى مواطنين يدعون إلى إصلاح الحكومة. وتحظر الحكومة على الموظفين الحكوميين المشاركة بشكل مباشر أو غير مباشر في حوار مع وسائل الإعلام المحلية أو الأجنبية أو المشاركة في أي اجتماعات الغرض منها مناهضة سياسات الدولة.

تم اعتقال بعض نشطاء حقوق الإنسان ثم أطلق سراحهم بشرط امتناعهم عن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لأنشطتهم، والتواصل مع الدبلوماسيين الأجانب ومنظمات حقوق الإنسان الدولية، والسفر خارج البلاد، وفقًا لمنظمات حقوق الإنسان.

وقد احتجزت الحكومة عددًا من الأشخاص لارتكاب جرائم تتعلق بممارستهم حرية التعبير خلال العام. من سبتمبر/أيلول إلى نوفمبر/تشرين الثاني، أفادت جماعات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام الأجنبية أن السلطات احتجزت ستة أشخاص على الأقل، بينهم أكاديمي وشاعر وزعيم قبيلة، بزعم انتقادهم الهيئة العامة للترفيه (GEA).

في 10 أكتوبر/تشرين الأول، ظهرت مزاعم أنه تم القبض على عمر المقبل، الأكاديمي في جامعة القصيم، بسبب مقطع فيديو ينتقد سياسة الهيئة العامة للترفيه الأخيرة لاستضافة حفلات لفنانين عالميين. قام في مقطع الفيديو باتهام الهيئة العامة للترفيه بـ "محو الهوية الأصلية للمجتمع". في 21 تشرين الأول/أكتوبر، تم استدعاء الشاعر سفر الدغليبي للاستجواب بشأن قصيدة كتبها تشير إلى "الممارسات السيئة" لهيئة الترفيه. في 22 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن حساب معتقلي الرأي على تويتر أن زعيم قبيلة العتيبة، فيصل بن سلطان بن جهجاه بن حميد، قد تم اعتقاله واستجوابه بعد تغريدة تنتقد هيئة الترفيه وتدعو إلى "أشكال ترفيحية معقولة".

في 12 نوفمبر/تشرين الثاني، نشر رئيس هيئة الترفيه، تركي آل الشيخ، تحذيرًا على تويتر من أن الحكومة "ستتخذ خطوات قانونية ضد أي شخص ينتقد أو يشتكي من عمل الهيئة".

في الفترة ما بين 16 و 20 نوفمبر/تشرين الثاني، اعتقلت السلطات ما لا يقل عن 11 شخصًا، معظمهم من الصحفيين والكتاب ورجال الأعمال، بحسب القسط. بعد أيام قليلة، أطلقت السلطات سراح ثمانية على الأقل من هؤلاء المحتجزين.

الصحافة ووسائل الإعلام، بما في ذلك وسائط الإعلام الإلكترونية: يحكم نظام المطبوعات والنشر المواد المطبوعة؛ والمطابع؛ ومحلات بيع الكتب؛ واستيراد وتأجير وبيع الأفلام؛ والراديو والتلفزيون؛ ومكاتب وسائل الإعلام الأجنبية ومراسليها، والصحف والمجلات على الإنترنت. وتتبع وسائل الإعلام للاختصاص القضائي لوزارة الإعلام. ويمكن للوزارة أن تأمر بالإغلاق الدائم "عند اللزوم" لأي وسيلة تواصل-يتم تعريفها كأى وسيلة للتعبير عن وجهات النظر بقصد التداول--تعتبرها منخرطة في نشاط محظور حسبما هو محدد في القانون.

وقد حثت بيانات السياسة الإعلامية الصحفيين على التمسك بالإسلام ومعارضة الإلحاد والنهوض بالمصالح العربية والحفاظ على التراث الثقافي. في عام 2011 تم تعديل قانون الصحافة بموجب مرسوم ملكي لتعزيز العقوبات، وإنشاء لجنة خاصة لمحاكمة الانتهاكات، ومطالبة جميع الصحف والمدونين على الإنترنت بالحصول على ترخيص من الوزارة. ويحظر المرسوم نشر أية مطبوعات "تتعارض مع الشريعة الإسلامية؛ أو تخرض على القلاق؛ أو تخدم المصالح الأجنبية التي تتعارض مع المصالح الوطنية؛ أو تضر بسمعة المفتي العام، أو أعضاء مجلس كبار الأئمة، أو كبار المسؤولين الحكوميين".

وينص القانون على أنه يمكن فرض غرامة على المخالفين تصل إلى 50,000 ريال (13,300 دولار) عن كل مخالفة للقانون، تتم مضاعفتها في حال تكرار المخالفة. تتضمن العقوبات الأخرى حظر الأشخاص من الكتابة. وفي حين أن لجنة النظر في مخالفات نظام المطبوعات والنشر في وزارة الإعلام هي المسؤولة رسميًا عن تطبيق القانون، إلا أن وزارة الداخلية وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقضاة قاموا بالبت في تلك القضايا بصفة دورية ومارسوا سلطة تقديرية واسعة في تفسير القانون. ولم يكن واضحًا أي من تلك الإجراءات المؤسسية تتماشى مع القانون.

رغم أن أطباق القنوات الفضائية غير المرخصة اعتبرت غير قانونية، إلا أن الحكومة لم تقم بتطبيق أية قيود عليها وكان استخدامها واسع الانتشار. وهناك محطات فضائية أجنبية كثيرة تبث طائفة واسعة من البرامج إلى البلد، باللغة العربية ولغات أخرى، بما في ذلك قنوات إخبارية أجنبية. وكان الوصول إلى المعلومات من

مصادر أجنبية، بما في ذلك عبر الصحن اللاقطة والإنترنت، أمرًا شائعًا. وكانت وسائل الإعلام الأجنبية تخضع لشروط الحصول على ترخيص من وزارة الإعلام ولم تتمكن من العمل بحرية. وكان لشبكات التلفزيون الفضائية التي تملكها جهات خاصة، والتي توجد مقراتها خارج البلاد، مكاتب محلية وكانت تعمل بموجب نظام الرقابة الذاتية.

في 3 مارس/آذار، أفادت وسائل إعلام محلية أن السلطات أوقفت مؤقتًا برنامجًا حواريًا استضافه الصحفي ورئيس هيئة الإذاعة السعودية داوود الشريان بعد أن عرض حلقات عن نظام الوصاية، ونقص مدارس تعليم قيادة السيارات للنساء، وعن النساء السعوديات طالبات اللجوء في الخارج. عاد البرنامج بعد أسبوع في 10 مارس/آذار، بحسب صحيفة عكاظ اليومية.

أفادت وسائل إعلام محلية في 11 يونيو/حزيران، أن هيئة الترفيه منعت الفنانة الكويتية منى شداد من الظهور على قنوات الإذاعة والتلفزيون المحلية بعد ظهور شداد في فيديو يشيد بقطر.

العنف والتحرش: عرّضت السلطات الصحفيين والكتاب والمدونين للاعتقال والسجن والمضايقات خلال العام (انظر القسم 1.ج، الأوضاع في السجون ومراكز الاعتقال و 1. هـ، السجناء والمحتجزون السياسيون).

على مدار العام، أفادت المنظمات غير الحكومية والأكاديميين والصحافة عن استهداف الحكومة للمعارضين باستخدام حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الآلية لضمان سيطرة الرسائل المؤيدة للحكومة على قوائم الرواج في وسائل التواصل الاجتماعي وإسكات الأصوات المعارضة بشكل فعال. وبحسب ما ورد كان نشاط الحسابات الآلية مصحوبًا بمضايقات عبر الإنترنت من قبل حسابات موالية للحكومة في بعض الحالات. تم استهداف المعارضين الذين لديهم عدد كبير من المتابعين على وسائل التواصل الاجتماعي بالمضايقات والمراقبة خارج الإنترنت أيضًا.

الرقابة أو تقييد المحتوى: أفادت التقارير أن الحكومة عاقبت الذين نشروا مواد تتعارض مع التوجيهات الحكومية وفرضت رقابة مباشرة أو غير مباشرة على وسائل الإعلام من خلال ترخيص وسائل الإعلام المحلية والتحكم في استيراد المطبوعات الأجنبية.

يجب على جميع الصحف والمدونات والمواقع الإلكترونية في البلد أن تكون مرخصة من الحكومة. ويلزم أن توافق وزارة الإعلام على تعيين جميع كبار المحررين، كما أنها تملك سلطة إقالتهم أيضًا. ووفرت الحكومة توجيهات عامة للصحف بشأن القضايا المثيرة للجدل. ونشرت وكالة الأنباء السعودية الأنباء الحكومية الرسمية. وتمتلك الحكومة معظم وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة ومرافق نشر الكتب في البلاد، كما يملك أفراد من العائلة المالكة أو يؤثرون على وسائل الإعلام التي تمتلكها جهات خاصة ويُفترض شكليًا أنها مستقلة، بما فيها عدة وسائل إعلام وصحف واسعة التوزيع في جميع أنحاء العالم العربي المطبوعة خارج البلاد. وقامت السلطات بمنع توزيع مطبوعات أجنبية تغطي مسائل تعتبر حساسة أو تأخير توزيعها، فإرضاء بذلك رقابة على تلك المطبوعات من الناحية العملية.

وفرضت الحكومة رقابة على المواد المنشورة التي تعتبرها تديفوية أو متطرفة أو عنصرية أو هجومية أو تحرض على الفوضى أو العنف أو الطائفية أو تضر بالنظام العام. في عام 2017، صرّح مكتب المدعي العام بأن إنتاج وترويج "الشائعات التي تؤثر على النظام العام" هي جريمة بموجب نظام مكافحة جرائم

المعلوماتية ويعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى خمس سنوات وغرامة قدرها 3 ملايين ريال (800,000 دولار). في يونيو/حزيران من عام 2018، حذر مكتب المدعي العام من إرسال أو إنتاج أو تخزين أي مواد تثير القلبية والتعصب أو تضر بالنظام العام، والتي يعاقب عليها أيضًا بالعقوبات المذكورة أعلاه. في 10 تموز/يوليو، دعا مجلس الشورى الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع إلى تكثيف الجهود لمنع بث المحتوى الذي يخالف قوانين الدولة وعاداتها وتقاليدها والآداب العامة أو يسيء إلى سمعة المملكة وشعبها. وبحسب وكالة الأنباء السعودية، أكد المجلس على ضرورة تعزيز الرقابة على سوق الألعاب الإلكترونية من خلال مراقبة المتاجر والأسواق والمواقع الإلكترونية وفقاً للأنظمة المحلية والدولية.

إلا أنه قد حدث في بعض الحالات أن انتقد أشخاص هيئات حكومية محددة أو إجراءات حكومية محددة علناً بدون التعرض لأية عواقب. وقد سمح مجلس الشورى، وهو هيئة استشارية، في أحيان كثيرة لوسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة بحضور إجراءاته وجلساته، ولكن المجلس كان يغلق بعض الجلسات المتعلقة بأمور بارزة أو مثيرة للجدل ولا يسمح لأجهزة الإعلام بحضورها.

قوانين التشهير/ القذف: وردت تقارير عديدة خلال العام عن استخدام الحكومة سلطتها في تنفيذ قوانين القذف والتشهير لمنع نشر أية مطبوعات تنتقد سياساتها أو مسؤولين حكوميين.

وينص قانون الجرائم المعلوماتية على عقوبة قصوى بالسجن لمدة سنة واحدة لـ "التشهير بالآخرين وإلحاق الضرر بهم من خلال استخدام مختلف أجهزة تكنولوجيا المعلومات" بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الاجتماعية.

الأمن القومي: استخدمت السلطات قانون الجرائم المعلوماتية وقانون مكافحة الإرهاب للحد من حرية التعبير عن الرأي، بما في ذلك محاكمة عدد كبير من الأفراد بموجب هذه القوانين بتهم تتعلق ببيانات على وسائل التواصل الاجتماعي.

## حرية الإنترنت

يتعين أن ترخص وزارة الإعلام أو إحدى الهيئات التابعة لها جميع مواقع الإنترنت المسجلة والمستضافة في البلد. من مسؤولية الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع تنظيم كافة المحتويات السمعية والبصرية في البلد، بما في ذلك القنوات الفضائية، والأفلام، والموسيقى، والإنترنت، وتطبيقات الهاتف المحمول، بطريقة مستقلة عن وزارة التجارة والصناعة. كان الوصول إلى الإنترنت متاحاً على نطاق واسع.

وقد شمل نظام المطبوعات والنشر ضمنياً وسائل الإعلام الإلكترونية، لكونه ينسحب على أي وسيلة تعبير عن الرأي بغرض نشره، من كلمات إلى رسوم كاريكاتورية وصور وأصوات. أصدرت الحكومة في عام 2011 لوائح تنفيذية للنشر الإلكتروني تحدد الأحكام الخاصة بأنشطة النشر على الإنترنت وأنشطة النشر الإلكتروني الأخرى، بما في ذلك غرف الدردشة والمدونات الشخصية والرسائل النصية القصيرة. في مايو/أيار من عام 2018، وافق وزير الإعلام آنذاك عواد بن صالح العواد على اللائحة التنفيذية لأنواع وأشكال أنشطة النشر الإلكتروني. وتتكون القائمة من 17 بنداً تعمل على تحديد آليات التعامل مع أنشطة النشر الإلكتروني، والتصنيفات، وطرق الحصول على التراخيص التنظيمية المناسبة لمزاولة الأنشطة المطلوبة. تجرم القوانين، بما فيها قانون الجرائم الإلكترونية، عددًا من الأنشطة المتعلقة بالإنترنت، والتي تشمل التشهير والقرصنة والوصول غير المصرح به إلى مواقع الويب الحكومية وسرقة المعلومات المتعلقة

بالأمن القومي بالإضافة إلى إنشاء أو نشر موقع على شبكة الإنترنت لمنظمة إرهابية. كما قامت سلطات الأمن بمراقبة فعالة لأنشطة الإنترنت، لتطبيق القوانين واللوائح والأعراف الاجتماعية ورصد جهود التجنيد من جانب المنظمات المتطرفة مثل تنظيم الدولة الإسلامية.

كما وردت تقارير تفيد بقيام الحكومة بجمع معلومات عن هوية أشخاص يعبرون سلمياً عن آراء أو معتقدات سياسية أو دينية أو أيديولوجية على الإنترنت. وفقاً لمؤسسة فريدم هاوس، قامت السلطات بانتظام بمراقبة النشاط السياسي والاجتماعيين والدينيين والصحفيين السلميين باسم الأمن القومي والحفاظ على النظام الاجتماعي. ذكرت منظمة سيترز لاب غير الحكومية أن مجموعة "إن إس أو" ((NSO)، وهي شركة أمن إلكتروني إسرائيلية، قدمت برامج تجسس للحكومة لمراقبة اتصالات النشطاء على التطبيقات التي تعمل على الشبكة.

كان الوصول إلى الإنترنت متاحاً قانونياً فقط عبر شركات توفير خدمة الإنترنت الحاصلة على تراخيص حكومية. طلبت الحكومة من مقدمي خدمة الإنترنت مراقبة الزبائن وألزمت مقاهي الإنترنت بتركيب كاميرات خفية وتوفير سجلات تتضمن هوية الزبائن. ورغم أن السلطات حجبت المواقع التي تقدم خدمات بالنيابة، إلا أن مستخدمي الإنترنت الدؤوبين تمكنوا من الوصول إلى مواقع الإنترنت غير المصفاة بوسائل أخرى دون عائق.

وقد حذر بعض المسؤولين الحكوميين وكبار رجال الدين علناً، في مناسبات عديدة، من التقارير غير الدقيقة المنشورة على الإنترنت ونهبوا المواطنين إلى أنه يتعين انتقاد الحكومة ومسؤوليها عن طريق القنوات الخاصة المتوفرة لذلك. اتهمت الحكومة أولئك الذين يستخدمون الإنترنت للتعبير عن معارضتهم للمسؤولين أو السلطات الدينية بالإرهاب والتجديف والردة.

يجرم قانون المطبوعات والنشر أو تنزيل أية مواد من مواقع مسيئة، وقامت السلطات روتينياً بحجب مواقع تحتوي على مواد تعتبرها مضرّة، أو غير قانونية، أو مسيئة أو معادية للإسلام. وقد قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الحكومية بغرلة المواقع الإلكترونية ومنع الوصول إلى تلك التي اعتبرتها مسيئة، بما في ذلك المحتوى الإباحي وأيضاً الصفحات التي تدعو إلى إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية محلية أو تدعم حقوق الإنسان، بما في ذلك مواقع المعارضين السعوديين المغتربين.

وكانت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات قد نسقت قراراتها مع مؤسسة النقد العربي السعودي بشأن حجب مواقع التصيد الساعية إلى الحصول على معلومات شخصية سرية أو معلومات مالية. وقدمت السلطات جميع الطلبات الأخرى لحجب المواقع إلى لجنة مكونة من دوائر مختلفة، برئاسة وزارة الداخلية، لاتخاذ القرار. ويمكن، وفقاً لنظام الاتصالات السعودي، أن يؤدي عدم قيام مقدمي الخدمات بحجب المواقع المحظورة إلى تغريمهم خمسة ملايين ريال (1.33 مليون دولار أمريكي).

في عام 2016، أعلنت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات أنها لم تعد تحظر أي من الخدمات المجانية للرسائل الصوتية أو تسجيلات الفيديو أو الرسائل بعد انتقادات على وسائل التواصل الاجتماعي بأن هذه الخدمات قد تم حظرها. في عام 2017، أعلنت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات عن إلغاء حظر ميزات المكالمات لتطبيقات المراسلة الخاصة التي تلبى المتطلبات التنظيمية في البلاد، مثل فيسبوك ماسنجر، فيس تايم، سناب تشات، سكايب، لاين، تيليغرام، وتانغو. في 12 مارس/آذار، أبلغ مستخدمو واتس آب عن إلغاء

حظر ميزة المكالمات الخاصة به، ولكن تم إعادة حظر الخدمة بعد ساعات. وقد ورد أن خدمات تطبيقات مكالمات الفيديو الأخرى، بما فيها فايبر، لا تزال محظورة.

حجبت الحكومة مواقع قطرية مثل قناة الجزيرة منذ عام 2017، بسبب خلاف بين قطر ومجموعة دول من بينها المملكة العربية السعودية.

في عام 2017 صرح مسؤول حكومي أن الكتابة في المواقع المحجوبة أو تزويدها بالمواد للنشر أو الترويج لعناوين بديلة للوصول إليها يعد جريمة بموجب قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية.

### الحرية الأكاديمية والمناسبات الثقافية

قيدت الحكومة بعض أشكال التعبير الفني العام لكنها فتحت المجال للتعبير الثقافي في عدد من المجالات. تفيد التقارير أن الكوادر الأكاديمية مارست الرقابة الذاتية، كما حظرت السلطات على أساتذة الجامعات ومدراء الجامعات الحكومية استضافة لقاءات مع أكاديميين أجانب أو بعثات دبلوماسية أجنبية في جامعاتهم بدون إذن مسبق من الحكومة (انظر القسم 2. ب، حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها).

خلال العام كانت هنالك زيادة في عدد الحفلات الموسيقية والمسابقات الرياضية والعروض الثقافية المتاحة للجمهور. في عام 2016 أصدر الملك سلمان مرسومًا ملكيًا بإنشاء الهيئة العامة للترفيه (GEA) والهيئة العامة للثقافة، مع تفويض بتوسيع العروض الترفيهية والثقافية للبلاد بما يتماشى مع خطة الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي المعروفة باسم رؤية 2030. وخلال العام، قامت الهيئة العامة للترفيه برعاية فعاليات مخصصة للأفلام والقصص المصورة والموسيقى والرقص. في يونيو/حزيران من عام 2018، أصدر الملك سلمان أمرًا ملكيًا بإنشاء وزارة الثقافة، وفصلها عن وزارة الإعلام، وعين الأمير بدر بن عبد الله بن محمد بن فرحان آل سعود وزيرًا لها. تم افتتاح أول سينما في البلاد منذ أكثر من 35 عامًا في أبريل/نيسان من عام 2018، وافتتحت دور سينما إضافية في جميع أنحاء البلاد خلال العام.

### ب. حرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

لا يكفل القانون حرية التجمع وحرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، وقد قيدت الحكومة هذه الحرية بشدة.

### حرية التجمع السلمي

يتطلب القانون الحصول على تصريح حكومي لتنظيم تجمع عام من أي نوع. وتمنع الحكومة منعًا باتًا المشاركة في الاحتجاجات السياسية أو التجمعات العامة غير المرخص بها، وذكرت تقارير أن قوات الأمن قامت بالقبض على متظاهرين واحتجازهم لفترات قصيرة. سمحت قوات الأمن في بعض الأحيان لعدد صغير من المظاهرات غير المصرح بها في جميع أنحاء البلاد.

### حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها

كفل القانون حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها، ومع ذلك فإن الحكومة قيدت هذا الحق بشكل صارم. يوفر القانون إطارًا قانونيًا شاملاً لتنظيم إنشاء الجمعيات والمؤسسات وتشغيلها والإشراف عليها. وقد حظرت

الحكومة بالرغم من ذلك تأسيس الأحزاب السياسية أو أية مجموعات تعتبرها معارضة للنظام أو تمثل تحديًا له. ويلزم أن تكون جميع الجمعيات مرخصة من قبل وزارة العمل والتنمية الاجتماعية وأن تمتثل للوائح التنظيمية للوزارة. وقالت بعض المجموعات المناهضة بتغيير بعض مبادئ النظام الاجتماعي أو السياسي إن الطلبات التي قدمتها للحصول على ترخيص ظلت دون رد لسنوات رغم الاستفسارات المتكررة التي قدمتها بشأنها. وأفادت التقارير بأن الوزارة كانت تستخدم أساليب تعسفية، كاشتراط الحصول على أنواع وكميات غير معقولة من المعلومات، لتأخير طلبات الجمعيات والرفض الفعلي لمنحها التراخيص اللازمة لتكوين الجمعيات.

أفادت وسائل إعلام محلية في 20 أغسطس/آب عن صدور تنظيمات حكومية جديدة تلزم أعضاء مجلس الشورى وأساتذة الجامعات بالكشف عن العضوية في المؤسسات والجمعيات الأجنبية. وعلى هؤلاء الأفراد الحصول على موافقة من السلطات المختصة قبل الانضمام إلى أي منظمة أجنبية.

في عامي 2013 و 2014، توقفت المنظمات غير الحكومية المحلية القليلة التي عملت بدون ترخيص عن العمل بعد أن أمرت السلطات بحلها. في السنوات التي أعقبت حظر جمعية حقوق المدنية والسياسية في السعودية (حسم) في عام 2013، رفعت الحكومة تهمةً جنائيةً ضد منتسبي حسم. في فبراير/شباط من عام 2018، حكمت المحكمة الجزائية المتخصصة على المحامي وعضو حسم عيسى النخيفي بالسجن لسنة سنوات، بتهم "التعدي على النظام العام والقيم الدينية"، و "معارضة تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن"، وتهم ذات صلة. أفاد حساب *معتقلي الرأي* على تويتر في أغسطس/آب أن النخيفي يواجه تهمةً إضافيةً ومحاكمة جديدة.

تقتصر عضوية الجمعيات المعتمدة من قبل الحكومة على المواطنين فقط.

### ج. الحرية الدينية

يرجى مراجعة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول أوضاع *الحرريات الدينية الدولية* على الموقع <https://www.state.gov/religiousfreedomreport/>.

### د. حرية التنقل

لا يتضمن القانون أحكامًا تنطبق على حرية التنقل داخل البلد أو السفر إلى الخارج أو الهجرة والعودة إلى البلد.

التنقل داخل البلد: لم تقيد الحكومة عمومًا التحركات الحرة للمواطنين الذكور داخل البلد. لا يشترط نظام الوصاية على المرأة الحصول على إذن ولي أمرها الذكر (عادة الأب، أو الزوج، أو الابن، أو الأخ، أو الجد، أو العم، أو قريب ذكر آخر) للتنقل بحرية داخل البلاد (انظر القسم 6، المرأة). ومع ذلك، قضت المحاكم في بعض الأحيان بأن المرأة يجب أن تلتزم بطلب ولي الأمر الذكر للبقاء في المنزل من خلال "الدفاع في بعض الأحيان عن حق ولي الأمر في طاعة من يعول من الإناث"، وفقًا لتقرير هيومن رايتس ووتش.

وقد احترمت السلطات حق المواطنين في تغيير أماكن إقامتهم أو عملهم شريطة أن يحملوا بطاقة هوية وطنية. ويفرض القانون أن تكون بحوزة كل مواطن ذكر يبلغ الخامسة عشرة من العمر فما فوق بطاقة هوية

وطنية. في عام 2012، أعلنت وزارة الداخلية أنها ستبدأ في إصدار بطاقات هوية وطنية لكل مواطنة سعودية لدى بلوغها الخامسة عشرة من العمر، على أن يتم ذلك وفق خطة مرحلية خلال مدة سبع سنوات. كان هناك القليل من المعلومات المتاحة حول ما إذا كان قد تم تنفيذ تلك المبادرة بنجاح.

في يونيو/حزيران من عام 2018، رفعت الدولة حظرها الطويل الأمد على قيادة النساء للسيارات. ومع ذلك، تباطأت عملية إصدار الرخص بسبب قلة عدد مدارس التدريب المتاحة للنساء، مما أدى إلى قوائم انتظار لفصول تعليم القيادة، لأن شهادة إحدى مدارستعليم القيادة هي شرط للحصول على رخصة. وكانت هناك عقبة أخرى وهي التكلفة العالية لتعليم القيادة للنساء، والتي أفادت وسائل الإعلام الدولية بأنها أغلى بأربعة إلى خمسة أضعاف من رسوم تعليم الرجال، وذلك لأن مدارس النساء لديها تقنيات ومرافق أفضل.

السفر إلى الخارج: توجد قيود على السفر إلى الخارج. يحتاج العديد من العمال الأجانب إلى تأشيرة خروج وجواز سفر ساري المفعول لمغادرة البلاد. يحتاج المواطنون السعوديون من كلا الجنسين الذين تقل أعمارهم عن 21 عامًا أو المعالين الآخرين أو العمال الأجانب تحت الكفالة إلى موافقة ولي الأمر للسفر إلى الخارج. في 20 يونيو/حزيران، أفادت جريدة عكاظ أن الرجال السعوديين المتزوجين ممن تقل أعمارهم عن 21 سنة لم يعودوا بحاجة إلى موافقة ولي الأمر للسفر إلى الخارج. وطبقاً لتنظيمات وزارة الداخلية، فإن الزوجة غير السعودية بحاجة إلى إذن من زوجها للسفر إلا إذا كان الزوجان قد وقعا اتفاقاً قبل الزواج يبيح للزوجة غير المواطنة السفر من دون إذن الزوج. يمكن للكيانات الحكومية حظر سفر المواطنين وغير المواطنين دون محاكمة، ويمكن لأفراد الأسرة من الذكور "إدراج" النساء والأطفال القصر في القائمة السوداء من خلال الإبلاغ عنهم على أنهم "عُصاة"، مما يحظر سفرهم.

في 1 أغسطس/آب، نشرت الحكومة المرسوم الملكي رقم 134/م، والذي ينص على أنه يمكن للمواطنين من كلا الجنسين ممن تعدوا سن الـ 21 عامًا الحصول على جواز سفر وتجديده والسفر إلى الخارج دون إذن ولي الأمر. دخلت لوائح السفر حيز التنفيذ في 20 أغسطس/آب. في 14 أكتوبر/تشرين الأول، أفادت وسائل إعلام محلية بأن ما يصل إلى 14 ألف امرأة بالغة حصلن على جوازات سفرهن منذ أغسطس/آب دون الحصول على موافقة ولي أمرهن الشرعي.

ويتحكم أرباب العمل أو الكفلاء بمغادرة العمال الأجانب والمقيمين الأجانب للبلد؛ وكان أرباب العمل أو الكفلاء مسؤولين عن إتمام معاملات استخراج أذون الإقامة وتأشيرات الخروج نيابة عن العمال والمقيمين الأجانب. وكان الكفلاء يحتفظون في الكثير من الأحيان بجوازات سفر موظفيهم رغماً عنهم، مع أن القانون يحظر ذلك بشكل محدد. وسلم العمال الأجانب تصاريح إقامتهم عادة للكفيل قبل السفر مقابل الحصول على جوازات سفرهم لضمان عودة العمال إلى أرباب عملهم بعد سفرهم.

ووردت تقارير مفادها أن الحكومة قامت بمصادرة جوازات السفر وإلغاء حق بعض المواطنين في السفر لأسباب سياسية ولكنها لم تكن تبلغهم في الكثير من الأحيان بذلك أو تمنحهم فرصة للاعتراض على التقييد. وأفادت التقارير أن معظم حالات منع السفر كانت تتعلق بأفراد هم أطراف في قضايا بالمحاكم تتعلق بالفساد ومخاوف ذات صلة بأمن الدولة أو منازعات عمالية ومالية وعقارية. كما ورد أن العديد من أقارب المواطنين المحتجزين فيما يتعلق بحملة الحكومة لمكافحة الفساد وكذلك أقارب المحتجزين من رجال الدين ونشطاء حقوق الإنسان كانوا أيضاً تحت حظر السفر.



صاشرت الحكومة جوازات السفر الأمريكية لزوجة وأطفال المواطن السعودي الأمريكي وليد فتحي، ومنعتهم من مغادرة المملكة وجمدت أصولهم في أعقاب احتجاج فتحي في عام 2017. في حين تم رفع حظر السفر الدولي عن أفراد الأسرة في بعض الأحيان أثناء احتجاج فتحي، فقد تمت إعادة فرضه بعد الإفراج عن فتحي بكفالة واتهامه لاحقاً في يوليو/تموز.

## هـ. المشردون داخلياً

لا ينطبق

## و. حماية اللاجئين

الحصول على اللجوء: يكفل القانون "منح الدولة اللجوء السياسي إذا تطلبت المصلحة العامة ذلك." ولا توجد لوائح تنظيمية لتنفيذ هذا البند. بشكل عام، لا يوجد نظام لجوء مُنسَق لأولئك الفارين من الاضطهاد، والدولة ليست طرفاً في اتفاقية اللاجئين لعام 1951. سمحت الحكومة للاجئين المعترف بهم من قبل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) بالبقاء في البلاد مؤقتاً، ريثما يتم تحديد حل دائم، بما في ذلك إعادة التوطين في دولة ثالثة أو العودة الطوعية إلى الوطن. وعموماً لم تمنح الحكومة حق اللجوء أو تقبل أن يتم إعادة توطين لاجئين من بلدان أخرى. وتعتمد الحكومة سياسة رفض منح وضع لاجئ للأشخاص الموجودين في البلد بصورة غير قانونية، بمن فيهم الذين بقوا في البلد بعد انتهاء الفترة المحددة في تأشيرة الحج التي منحت لهم. وقد شجعت الحكومة بقوة الأشخاص الذين لا يملكون إذن إقامة على مغادرة البلد، وهددتهم بالترحيل أو قامت فعلاً بتنفيذ ذلك. وكان الحصول على الجنسية أمراً صعباً بالنسبة للاجئين.

وقد منحت الحكومة تأشيرات دخول لمدة ستة أشهر للمواطنين السوريين واليمنيين، وصدر مرسوم ملكي يسمح شكلياً بتمديد هذه التأشيرات. في 8 يناير/كانون الثاني و 11 يوليو/تموز، أعلنت المديرية العامة للجوازات عن تجديد بطاقات هوية الزائر للمواطنين اليمنيين وفقاً للتوجيهات الملكية. مع ذلك، ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أنه قد تم خلال العام تم ترحيل أكثر من 30 ألف يمني بسبب وضعهم كمهاجرين (انظر القسم 7. هـ، ظروف العمل المقبولة). في أبريل/نيسان من عام 2018، صرح وزير الخارجية آنذاك عادل الجبير أنه منذ اندلاع النزاع السوري، استقبلت البلاد ما يقرب من مليونين ونصف المليون سوري وعاملتهم كمواطنين، وقدمت لهم الرعاية الصحية المجانية والعمل والتعليم. وأضاف أن جامعات ومدارس البلاد بها أكثر من 140 ألف طالب سوري.

ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أنه حتى أغسطس/آب، عاد ما يقدر بنحو 300 ألف إثيوبي إلى إثيوبيا منذ أن أطلقت الحكومة حملة بعنوان "أمة بلا انتهاكات" في عام 2017. وذكرت منظمة هيومن رايتس ووتش أن عدداً من هؤلاء المهاجرين جاؤوا إلى المملكة العربية السعودية بعد تعرضهم للاضطهاد من قبل الحكومة الإثيوبية وأن عمليات الترحيل ربما أعادت الأفراد إلى ظروف قد تكون مؤذية. كما أشارت هيومن رايتس ووتش إلى أن المهاجرين واجهوا ظروف سجن سيئة في المملكة العربية السعودية.

لم تعترف الحكومة بحق المواطنين السعوديين في تقديم طلب للحصول على اللجوء أو وضع لاجئ في بلدان أجنبية. في عدة حالات، قامت الحكومة بمقاضاة ومعاقبة مواطنين سعوديين طلبوا اللجوء في دول أجنبية، وفقاً لمصادر متعددة (انظر القسم 2. ب، حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها). في يناير/كانون الثاني، مُنحت مواطنة سعودية تبلغ من العمر 18 عاماً، بسبب إعرابها عن الخوف على حياتها، وضع اللاجئ في

كندا بعد فرارها من عائلتها إلى بانكوك. زعمت ر هف محمد أن السفارة السعودية في بانكوك حاولت إجبارها على العودة إلى السعودية.

العمالة: بصورة عامة، لم يكن بإمكان اللاجئين وطالبي اللجوء العمل بشكل قانوني، على الرغم من أن المواطنين السوريين واليمنيين الذين يحملون تأشيرة مؤقتة يمكنهم الحصول على بطاقة زائر من وزارة الداخلية، والتي يُقال إنها تسمح لهؤلاء الأشخاص بالعمل. تلك التصاريح القابلة للتجديد صالحة لمدة تصل إلى ستة أشهر، ومرتبطة بصلاحية تأشيراتهم المؤقتة؛ وكان الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 60 مؤهلين للتقدم بطلب. في عام 2017، سمحت المديرية العامة للجوازات للرجال اليمنيين بتحويل بطاقة هوية الزائر إلى تصريح إقامة إذا كان جواز سفرهم اليمني وبطاقة هوية الزائر صالحين.

الحصول على الخدمات الأساسية: توفر الحكومة إمكانية الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية والإسكان العام والخدمات الاجتماعية الأخرى بشكل تفضيلي للمواطنين وبعض المقيمين الشرعيين. في عام 2012، صدر مرسوم ملكي سُمح بموجبه لجميع السوريين في المملكة العربية السعودية الوصول إلى النظام التعليمي مجاناً، وصدر مرسوم منفصل في عام 2015 منح اليمنيين في المملكة العربية السعودية وصولاً مجانيًا إلى المدارس. قامت وزارة التربية والتعليم بتعديل هذه القرارات في فبراير/شباط من عام 2018، معلنة أن الطلاب السوريين واليمنيين الحاملين لبطاقات تعريف الزوار لم يعد مسموحًا لهم بالتسجيل في المدارس والجامعات الحكومية وسيتمتعون عليهم التسجيل في المدارس والجامعات الخاصة على نفقتهم الخاصة. وقد قدم مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الرياض بدل إعاشة يغطي الخدمات الأساسية لعدد محدود من العائلات المعوزة على أساس تقييم حاجة كل عائلة. وعملت السلطات مع المفوضية لتقديم العلاج الطبي أيضًا بعد تقييم الاحتياجات.

## ز. الأشخاص عديمو الجنسية

كان في البلد عدد من المقيمين المعتادين الذين يعتبرون من الناحية القانونية عديمي الجنسية، ولكن البيانات المتوفرة عن عديمي الجنسية كانت غير كاملة وشحيحة.

يتم الحصول على الجنسية قانونيًا عن طريق الوالد دون سواه. الأطفال الذين يولدون من أم مواطنة غير متزوجة لا ترتبط قانونيًا بالوالد المواطن، قد يعتبرون عديمي الجنسية حتى لو اعترف الأب بولده، أو إذا كانت الحكومة لم تأذن بزواج الأب المواطن من أم غير مواطنة قبل ولادة الأطفال. لا تسمح قوانين الجنسية للنساء السعوديات المتزوجات من مواطنين أجانب بمنح جنسيتهم لأطفالهن، إلا في ظروف معينة مثل عندما يكون الآباء غير معروفين، أو عديمي الجنسية، أو مجهولي الجنسية، أو لا يثبتون البنوة. يجوز لأبناء الأمهات المواطنات والآباء غير المواطنين التقدم بطلب الحصول على الجنسية عند بلوغهم سن الـ 18 (ما لم يكونوا قد حصلوا فعلاً على الجنسية عند الولادة تحت ظروف معينة)؛ لا يمكن للبنات في مثل هذه الحالات الحصول على الجنسية إلا من خلال الزواج من رجل سعودي. ويمكن للطفل أن يفقد الهوية القانونية والحقوق المصاحبة لها، عندما تسحب الحكومة بطاقة الهوية الوطنية لأحد الأبوين (يمكن أن يحدث ذلك عندما يتنازل أحد الوالدين الذي كان قد حصل على الجنسية السعودية عن الجنسية طوعاً أو في حال فقدان الجنسية نتيجة لأمر أجنبي). ونظراً لعدم وجود لوائح مقننة لقانون الأحوال الشخصية، يقوم القضاة بالبت في شؤون الأسرة وفقاً لتقديراتهم وتفسيراتهم الشخصية للشريعة الإسلامية.

يمكن للأزواج الأجانب لمواطنات الحصول على إقامة دائمة في البلاد دون الحاجة إلى كفيل، ويمكنهم الحصول على التعليم الحكومي المجاني ومزايا الرعاية الطبية، غير أنه لا يمكنهم بشكل عام التقدم بطلب للحصول على الجنسية على أساس زواجهم وإقامتهم. ويعتبر هؤلاء الأزواج من ضمن عدد السعوديين العاملين في شركات القطاع الخاص بموجب نظام حصص العمل، مما يحسن من فرص حصولهم على عمل. ينبغي للمواطنات أن تتراوح أعمارهن بين 30 و 50 عامًا حتى يتمكن من الزواج من رجل غير سعودي. أما الزوجات غير السعوديات المتزوجات من رجال سعوديين فيحصلن على حقوق أكثر إذا كان لهن أبناء من أزواجهن السعوديين. كما ينبغي للمواطنين أن تتراوح أعمارهم بين 40 و 65 عامًا حتى يتمكنوا من الزواج من امرأة غير سعودية. ولم يتضح إلى أي مدى تم تطبيق هذه القيود؛ كانت هنالك أدلة غير موثقة تشير إلى أنها لم تطبق على نحو موحد. يحصل أبناء السعوديات المتزوجات من أزواج أجانب على إقامة دائمة، لكن وضع إقامتهم قابل للإلغاء في حالة وفاة الأم السعودية.

في سنوات سابقة قدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد الأشخاص عديمي الجنسية في البلد بـ 70,000 نسمة، جميعهم تقريباً من السكان المولودين في البلد الذين يعرفون محلياً بـ *البدون* (أي "بدون" [جنسية]). لم تكن المعلومات المحدثة عن الأشخاص عديمي الجنسية متاحة. والبدون هم أشخاص لم يحصل أسلافهم على الجنسية، كالمتحدريين من قبائل البدو الرحل التي لم يتم اعتبارها من القبائل المحلية إبان عهد مؤسس الدولة، الملك عبد العزيز؛ والمتحدريين من آباء أجانب ولدوا في الخارج ووصلوا قبل أن يكون هناك قوانين تنظم الجنسية؛ والنازحين من المناطق الريفية الذين لم يقيم أهاليهم بتسجيل ولاداتهم لدى السلطات. وبما أن "البدون" غير مواطنين، فلا يمكنهم الحصول على جوازات سفر. وقد حرمتهم الحكومة أحياناً من فرص العمل وتحصيل العلم، وجعلت وضعهم المهمش من بين أفقر سكان البلد. وقد شجعتهم وزارة التربية والتعليم في السنوات الماضية على الالتحاق بالمدارس. وتصدر الحكومة أذون إقامة لمدة خمس سنوات للأشخاص البدون، لتسهيل إدماجهم الاجتماعي في خدمات الرعاية الصحية وغيرها من الخدمات التي توفرها الحكومة، مما يضعهم على قدم المساواة مع العمال الأجانب الذين يتمتعون بكفالة رب عمل. أصدرت المديرية العامة للجوازات بطاقات هوية خاصة للبدون تشبه تصاريح الإقامة الصادرة للأجانب في البلد ولكنها تتضمن سمات تمكّن حاملها من الحصول على خدمات حكومية إضافية مشابهة لتلك التي يحصل عليها المواطنون السعوديون.

كانت أعداد صغيرة جداً من مسلمي البلوش وغرب إفريقيا والروهينجا من بورما المقيمين في المملكة العربية السعودية عديمة الجنسية. كان لدى البعض الروهينجا جوازات سفر منتهية الصلاحية رفضت حكومتهم تجديدها، أو أنهم دخلوا البلاد بوثائق سفر مزورة. وقد احتُجز الكثير منهم لسنوات بعد دخولهم البلاد بجوازات سفر مزورة. وتقدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن هناك ما بين 250,000 و 500,000 من الروهينجا في المملكة. استفاد بعض هؤلاء الأفراد من برنامج سابق لتصحيح وضع إقامتهم؛ ففي عام 2014، أصدرت الحكومة ما يقرب من 200 ألف تصريح إقامة لمدة أربع سنوات للروهينجا الذين دخلوا البلاد قبل عام 2008. لم يكن الروهينجا الذين وصلوا إلى البلاد بعد عام 2008 مؤهلين للحصول على تصاريح إقامة، على الرغم من أن المنظمات غير الحكومية ذكرت أن الروهينجا، بمن فيهم أولئك الذين ليست لديهم إقامة قانونية، لم يخضعوا بشكل عام للترحيل قبل عام 2018. عند انتهاء تصاريح إقامة الروهينجا في 2018، أفادت وسائل الإعلام أن أكثر من 100 من الروهينجا واجهوا الترحيل إلى بنغلاديش في نهاية العام، وكان مئات آخرين رهن الاحتجاز في مركز احتجاز الشميسي بالقرب من مكة. في يناير/كانون الثاني، قالت جماعة تحالف الروهينجا الأحرار إن السعودية واصلت ترحيل عشرات الروهينجا إلى بنغلاديش وتخطط لترحيل 250 آخرين. في 26 يناير/كانون الثاني، وجهت يانغي لي، مقرر الأمم المتحدة الخاصة المعنية بحالة حقوق الإنسان في ميانمار، الانتقاد للسعودية بسبب إساءة معاملة الروهينجا.

في أبريل/نيسان، أشار تقرير إلى أن ما يقرب من 650 لاجئاً من الروهينجا في مركز احتجاز الشميسي في جدة أُضربوا عن الطعام، مما أدى إلى سقوط عدد من الوفيات. ويُقدر عدد الأفراد من أصول الروهينجا ممن لديهم الجنسية السعودية بحوالي 2,000 فقط.

وكان هناك أيضاً ما بين 300,000 و 400,000 من السكان الفلسطينيين غير المسجلين كلاجئين.

### القسم 3. حرية المشاركة في العملية السياسية

لا يكفل القانون للمواطنين القدرة على اختيار حكومتهم سلمياً عن طريق انتخابات دورية حرة وعادلة بالاقتراع السري على أساس الاقتراع العام والاقتراع على قدم المساواة؛ ويؤسس لنظام ملكي مطلق بقيادة أسرة آل سعود باعتباره النظام السياسي. وتشكل "هيئة البيعة"، التي تتكون من عدد من كبار الأمراء يصل إلى 34 يعينهم الملك، الجهة المسؤولة رسمياً عن اختيار الملك وولي العهد عند وفاة أي منهما أو عدم قدرته على أداء واجباته. ويكون لأفراد مختارين فقط من العائلة المالكة رأي في اختيار الزعماء، أو تشكيل الحكومة، أو إدخال تغييرات على النظام السياسي.

يكفل القانون للمواطنين الحق في مخاطبة السلطات الحكومية في أي أمر، ويؤسس الحكومة على مبدأ الشورى. ويتعين على الملك وكبار المسؤولين، بمن فيهم الوزراء وحكام المناطق، أن يتيحوا لأبناء الشعب الوصول إليهم من خلال لقاءات/المجالس المفتوحة التي يمكن فيها نظرياً لأي مواطن أو غير مواطن ذكر الإعراب عن رأي أو التقدم بتظلم بدون موعد مسبق.

وكان لدى معظم الوزارات والوكالات الحكومية أقسام للنساء للتعامل مع المواطنات وغير المواطنات، وقد عينت اثنتان على الأقل من المناطق المجاورة موظفات لتلقي التماسات النساء وترتيب اجتماعات مع الحاكم للنساء المتقدمات بشكاوى أو طلبات.

### الانتخابات والمشاركة السياسية

الانتخابات الأخيرة: في عام 2015، أجريت انتخابات لثلاثي المقاعد البالغ عددها 3,159 مقعداً في 284 مجلس بلدي، وعينت الحكومة الثلث المتبقي. يعمل أعضاء المجلس حتى إجراء انتخابات مداخلية--اسمياً لمدة أربع سنوات--ولكن لم تكن هناك مناقشة نشطة لإجراء الانتخابات البلدية خلال العام. وسمح للنساء بالتصويت والانتخاب والترشيح لأول مرة في عام 2015. وتم أيضاً تخفيض سن الاقتراع عموماً إلى 18 سنة. قامت وزارة الشؤون البلدية والقروية بالتشجيع الفعلي على مشاركة المرأة في الانتخابات البلدية. وقد حظرت اللوائح الانتخابية على المرشحين التنافس تحت أي انتماء حزبي. فازت إحدى وعشرون امرأة بمقاعد وتم تعيين 17 امرأة لشغل مقاعد، وبذلك يصل المجموع إلى ما يقرب من 1 في المئة من إجمالي المقاعد المتاحة.

قامت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمراقبة الانتخابات، وانتقاء المرشحين الدوليين الذين سُمح لهم أيضاً بالمراقبة. ولم يحدد المراقبون المستقلون في مراكز الاقتراع أية مخالفات في الانتخابات. وقبل الانتخابات، أفاد عدد من المرشحين بأنهم أصبحوا غير مؤهلين للترشيح "بسبب مخالفة بعض القواعد والإجراءات التنظيمية" دون مزيد من التفسير. وكان لهم الحق في الاستئناف، وأعيد تأهل بعضهم في الوقت

المناسب للانتخابات. وكان أفراد قوات الأمن الذين يرتدون بزات عسكرية، بمنفيهم عناصر الجيش والشرطة، غير مؤهلين للاقتراع.

الأحزاب السياسية والمشاركة السياسية: لم تكن هناك أحزاب سياسية أو جمعيات مشابهة. لا يحمي القانون حق الأفراد في التنظيم السياسي ويحظر على وجه التحديد عددًا من المنظمات ذات الأجنحة السياسية، بما فيها جماعة الإخوان المسلمين، باعتبارها جماعات إرهابية إقليمية ومحلية. واصلت الحكومة اعتبارها لمنظمات حقوق الإنسان، مثل جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية، كحركات سياسية غير مشروعة وتعاملت معها على هذا الأساس.

مشاركة المرأة والأقليات: غيرت الحكومة القوانين واللوائح لفتح فرص اجتماعية واقتصادية جديدة للمرأة، لكن التمييز الاجتماعي والمؤسسي بين الجنسين استمر في استبعاد النساء من بعض جوانب الحياة العامة. ظلت المشاركة السياسية مقيدة، واعتقلت السلطات وأساءت إلى نشطاء حقوق المرأة الذين اعتُبروا منتقدين للحكومة أو مستقلين عنها. ومع ذلك، عملت النساء في مناصب استشارية عليا داخل الوزارات الحكومية.

عينت رئاسة الحرمين الشريفين في 8 مارس/آذار، موظفة في منصب قيادي لأول مرة، حيث عينت الدكتورة منيرة بنت عوض الجميعي مديرة للإدارة العامة لشؤون المرأة. في 1 أبريل/نيسان، عين وزير الخدمة المدنية سليمان الحمدان هند الزاهد كوكيلة وزارة لتمكين المرأة. في يونيو/حزيران، عينت وزارة التربية والتعليم خمس سيدات في مناصب قيادية كوكلاء وزارة ومدراء عامين. في 19 أغسطس/آب، قام وزير التربية والتعليم حمد آل الشيخ بتعيين ابتسام الشهري كأول متحدثة باسم التعليم العمومي في البلاد.

ثلاثين من النساء كُنَّ أعضاء في مجلس الشورى، وهو الهيئة المكونة من 150 عضوًا يعينهم الملك ويقوم بتقديم المشورة للملك ويمكنه اقتراح القوانين، ولكن ليس إقرارها.

ظلت قدرة النساء على ممارسة المحاماة محدودة، ولم توجد أية نساء في المحكمة العليا أو المجلس الأعلى للقضاء ولا تشغل أية امرأة منصب قاضٍ أو مدع عام. لكن في 26 أغسطس/آب، أعلن مكتب المدعي العام تعيين 50 سيدة في منصب محقق النيابة العامة، وهي المرة الأولى التي تتولى فيها النساء هذا المنصب.

وكان هناك عدد متزايد من الدبلوماسيات في البلد. في 23 فبراير/شباط، صدر مرسوم ملكي بتعيين أول سفيرة للسعودية، وتسمية صاحبة السمو الملكي الأميرة ريما بنت بندر آل سعود كسفيرة للولايات المتحدة الأمريكية. أفادت وسائل إعلام محلية في مايو/أيار أن ما يقرب من 30 بالمائة من موظفي وزارة الخارجية كُنَّ من النساء.

وقد قصرت الإجراءات البيروقراطية النساء الموظفات في الأجهزة الأمنية إلى حد كبير على العمل فقط في سجون النساء، وفي جامعات البنات، ومناصب كتابية في مراكز الشرطة حيث كُنَّ مسؤولات عن رؤية النساء للتأكد من هويتهن، على سبيل المثال اللواتي يضعن النقاب، لأغراض تتعلق بإنفاذ القانون. في يونيو/حزيران، عينت وزارة الداخلية نساء كحارسات أمن في المكاتب النسائية التابعة لدوائر الأحوال المدنية في جميع أنحاء المملكة.

ولا توجد قوانين تحظر المواطنين الذكور من الأقليات من المشاركة في الحياة السياسية على نفس الأسس شأنهم شأن المواطنين الذكور. لكن التمييز المجتمعي أدى إلى تهميش الشيعة السعوديين، واستمرت العوامل

القبلية والتقاليد القديمة في إملاء العديد من التعيينات الفردية في المناصب. بشكل غير رسمي، ترفض السلطات الحكومية تعيين أحد رجال القبائل البدوية في منصب وزاري رفيع المستوى، ويمكن للبدو الوصول فقط إلى رتبة لواء في القوات المسلحة. وجميع أعضاء مجلس الوزراء الذين من القبائل كانوا أفرادًا من قبائل "الحمايل" الحضرية وليسوا من عشائر البدو. ورغم أنه لم يتم الإعلان عن الانتماء الديني لأعضاء مجلس الشورى، فقد ضم المجلس حوالي سبعة أو ثمانية أعضاء شيعة. وضم مجلس الوزراء أحد الأعضاء من أقلية دينية، وهو محمد بن فيصل أبو ساق، وهو شيعي إسماعيلي، شغل منصب وزير الدولة لشؤون الشورى منذ عام 2014. ضمت المجالس البلدية المتعددة في المنطقة الشرقية حيث يقيم معظم الشيعة السعوديين، نسبًا كبيرة من الشيعة السعوديين كأعضاء لتعكس السكان المحليين، بما في ذلك الأغلبية في القطيف و50 في المائة في الأحساء. وعمل القضاة الشيعة في المنطقة الشرقية، وينظرون في قضايا الأحوال الشخصية والأسرة الخاصة بالشيعة في محاكم متخصصة.

#### القسم 4. الفساد والافتقار إلى الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية للفساد من قبل المسؤولين. انخرط بعض المسؤولين في ممارسات فاسدة، واستمرت تصورات وجود الفساد في بعض القطاعات. وواجه الموظفون الحكوميون الذين تقبلوا الرشاوى عقوبة بالسجن لعشر سنوات أو دفع غرامة تصل إلى مليون ريال (267,000 دولار).

اللجنة العليا لمكافحة الفساد، والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (النزاهة) ومكتب المدعي العام وهيئة الرقابة والتحقيق هي وحدات حكومية تملك سلطة التحقيق في التقارير المتعلقة بالنشاط الإجرامي والفساد و"القضايا التأديبية" ذات الصلة بالموظفين الحكوميين. وهذه الهيئات مسؤولة عن التحقيق في القضايا المحتملة وإحالتها إلى المحاكم الإدارية.

في حين أن "النزاهة" مسؤولة عن تعزيز الشفافية ومكافحة جميع أشكال الفساد المالي والإداري، كانت العلاقة بين "النزاهة" واللجنة العليا لمكافحة الفساد الجديدة غير واضحة. عمل مدير "النزاهة"، وهو بدرجة وزير، تحت الإشراف المباشر للملك. في عام 2015 انتقد مجلس الشورى "النزاهة" لفشلها في القيام بإحالة عدد كبير من قضايا الفساد إلى التحقيق. كما صرح المجلس أيضًا بأن الرأي العام لا يثق في قدرة نزاهة على الاضطلاع بمسؤولية التحقيق في الفساد ومعاقبته.

تتبع السلطات القانونية للتحقيق والادعاء العام فيما يتعلق بمقاضاة المخالفات الجنائية لمكتب المدعي العام؛ في حين أن هيئة الرقابة والتحقيق مسؤولة عن التحقيق في القضايا غير الجنائية وملاحقتها قضائيًا. يتولى المجلس العام للمحاسبة مهام التدقيق والرقابة المالية. كما قام مجلس حقوق الإنسان أيضًا بالاستجابة لشكاوى الفساد والبحث فيها.

في 12 ديسمبر/كانون الأول، أصدر الملك سلمان ثلاثة مراسيم ملكية بتوحيد مسؤوليات مكافحة الفساد في كيان واحد، وهو هيئة الرقابة ومكافحة الفساد الجديدة. وقامت المراسيم بضم كل من هيئة الرقابة والتحقيق والمباحث الإدارية التابعة للمباحث (ضمن المديرية العامة للمباحث) والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) إلى الهيئة الجديدة التي يتولى قيادتها مازن بن إبراهيم الكهموس والذي تولى إدارة "النزاهة" في أغسطس/آب. ويقصد من الوكالة الموحدة أن يكون لديها تحقيق جنائي وسلطات ملاحقة قضائية كان أسلافها يفتقرون إليها. كما هو الحال مع نزاهة، ستكون هيئة الرقابة ومكافحة الفساد الجديدة مسؤولة من الملك مباشرة.

وقام حكام المناطق وغيرهم من أفراد العائلة المالكة بدفع تعويضات لضحايا الفساد خلال اجتماعات المجالس الأسبوعية حيث يقدم المواطنون شكاواهم.

الفساد: واصلت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" العمليات وإحالة قضايا محتملة من الفساد العام إلى مكتب المدعي العام. وأفادت نزاهة أن الهيئة استقبلت 15,591 شكوى في عام 2018 وهو يعد ارتفاعاً من 10,402 في عام 2017.

في 29 يناير/كانون الثاني، أفادت وسائل إعلام محلية أن وزارة الشؤون البلدية والقروية أوقفت عن العمل 126 موظفًا حكوميًا محليًا في بلديات في جميع أنحاء المملكة بتهم فساد. وأعلنت الوزارة على تويتر "إنهم متهمون بالتورط في عدد من القضايا بما في ذلك الفساد المالي والإداري، وإساءة استخدام السلطة، بالإضافة إلى انتهاكات قانونية وجنائية أخرى".

في 5 فبراير/شباط، أعلن النائب العام سعود المعجب عن بدء العمل في مكتب التقارير المالية، وهو جزء من ديوان الرقابة المالية العامة للحكومة. وأشار المعجب إلى أن المكتب سيراقب الإنفاق الحكومي وسيساعد في استمرار مكافحة الفساد بعد انتهاء حملة مكافحة الفساد، والتي أعلن عنها الديوان الملكي في 30 يناير/كانون الثاني.

وأشار الديوان الملكي إلى أنه في حملة مكافحة الفساد، التي انطلقت في عام 2017، استردت الحكومة 400 مليار ريال (106.7 مليار دولار) نقدًا وعقارات وأصولًا أخرى كتسويات. وأضاف الديوان أن لجنة مكافحة الفساد التي يرأسها ولي العهد الأمير محمد بن سلمان استدعت 381 فردًا للاستجواب وتوصلت إلى تسوية مالية مع 87 مشتبه. رفض ثمانية أفراد التسوية وتمت إحالتهم إلى مكتب المدعي العام. وأشار الديوان الملكي إلى أنه لم تتم تسوية قضايا 56 شخصًا آخرين بسبب وجود تهم جنائية سابقة ضدهم.

انتقدت منظمات حقوق الإنسان الحكومة لاستخدامها حملة مكافحة الفساد كذريعة لاستهداف من يُعتقد أنهم خصوم سياسيون وللاحتجاز التعسفي وإساءة معاملة الأفراد المستهدفين في حملة القمع (انظر القسمين 1.ج. و 1.د، الاحتجاز قبل المحاكمة).

في سبتمبر/أيلول، عينت الحكومة رئيسًا جديدًا للجنة العليا لمكافحة الفساد، أعلن أنه سيعطي الأولوية للقضاء على الفساد بين مراتب الوزارات والأجهزة الحكومية.

الإفصاح المالي: كان لدى الحكومة جدول زمني موحد لمتطلبات الإفصاح المالي للموظفين العموميين.

**القسم 5. موقف الحكومة من التحقيقات الدولية وغير الحكومية في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان**

ينص القانون على أنه "على الدولة أن تحمي حقوق الإنسان وفقًا لنصوص الشريعة الإسلامية." قيدت الحكومة أنشطة المنظمات المحلية والدولية المعنية بحقوق الإنسان. لم تسمح الحكومة للمنظمات غير الحكومية الدولية لحقوق الإنسان بالتواجد في البلاد وقيدت دخول البلاد للزيارات. وأفادت منظمات حقوق الإنسان الدولية والمنظمات الإنسانية غير الحكومية أن الحكومة كانت في بعض الأحيان لا تستجيب لطلبات الحصول على المعلومات ولم تضع آلية واضحة للتواصل مع المنظمات غير الحكومية، وكان ذلك بالنسبة

لقضايا حقوق الإنسان المحلية والقضايا المتعلقة بالصراع في اليمن على حد سواء. ولم تتوفر معايير شفافة تنظم زيارات ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية. وذكرت هيئة حقوق الإنسان إن الحكومة رحبت بزيارات منظمات حقوق الإنسان المشروعة غير المتحيزة، ولكنها أضافت أن الحكومة لم تستطع التعامل مع "مئات الطلبات" التي تلقتها، وأن سبب ذلك يعود جزئياً إلى أن عملية تقرير الجهة المحلية التي ستكون حلقة الاتصال هي عملية مرهقة.

وتعاونت الحكومة في أحيان كثيرة مع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، وهي منظمة حقوق الإنسان المحلية الوحيدة المرخصة من الحكومة، وكانت تتقبل توصياتها أحياناً. وقد قبلت الجمعية طلبات مساعدة وشكاوى بخصوص إجراءات حكومية تمس حقوق الإنسان.

ونظرت الحكومة بارتياح إلى جماعات حقوق الإنسان المحلية غير المرخصة، وكثيراً ما حجبت مواقعها الإلكترونية واتهمت مؤسسيها بتأسيس وتشغيل منظمات غير مرخصة.

منظمات حقوق الإنسان الحكومية : كانت لدى الحكومة آليات للتحقيق في الانتهاكات والمعاقبة عليها. هيئة حقوق الإنسان هي جزء من الحكومة وتحتاج إلى إذن من وزارة الخارجية قبل الاجتماع مع الدبلوماسيين أو الأكاديميين أو الباحثين العاملين في المنظمات الدولية لحقوق الإنسان. ويتمتع رئيس هيئة حقوق الإنسان بمرتبة وزير وهو مسؤول أمام الملك. وكانت هيئة حقوق الإنسان ذات الموارد الوفيرة فعالة في إبراز المشاكل غير الحساسة سياسياً وتسجيل الشكاوى التي تلقتها والرد عليها، ولكن قدرتها على إحداث التغيير كانت محدودة بشكل أكبر. وعملت هيئة حقوق الإنسان بشكل مباشر مع الديوان الملكي ومجلس الوزراء؛ ومع لجنة مؤلفة من ممثلين عن مجلس الشورى ووزارات العمل والتنمية الاجتماعية والداخلية؛ ومع لجان مجلس الشورى لشؤون القضاء والشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان.

وخلال العام، تحدثت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بصراحة أكبر عن مجالات تعتبر أقل حساسية من الناحية السياسية، بما في ذلك إساءة معاملة الأطفال وزواج الأطفال وأوضاع السجون، وقضايا الأفراد المعتقلين لفترات تزيد على فترات الأحكام الصادرة ضدهم. وقد تجنبنا موضوعات مثل الاحتجاجات أو قضايا الناشطين أو الإصلاحيين السياسيين التي تتطلب مواجهة السلطات الحكومية بشكل مباشر. وقد ضم مجلس هيئة حقوق الإنسان الذي يتكون من 18 عضواً بدوام كامل أربعة أعضاء نساء وثلاثة من الشيعة على الأقل إلى عضويته وكانوا يتلقون الشكاوى التي يرفعها السكان الذين يمثلونهم ويردون عليها، بما في ذلك المسائل المرتبطة بالأشخاص ذوي الإعاقة، والحرية الدينية، وحقوق المرأة. كما قامت لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى بمتابعة نشطة للقضايا وكان ضمن أعضائها نساء وشيعة؛ وقد شغلت سيدة منصب رئيس اللجنة.

احتفظت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بسجلات عن الشكاوى ونتائجها، لكن قوانين الخصوصية تحمي سرية المعلومات الخاصة بالقضايا الفردية، ولم تكن المعلومات متاحة للعموم. وبحسب أرقام مجلس حقوق الإنسان، فقد تلقت الهيئة ما لا يقل عن 1,070 شكوى متعلقة بحقوق الإنسان بين يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان. في 5 يناير/كانون الثاني، ذكرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنها تلقت 2,871 شكوى في عام 2017. وشملت موضوعات الشكاوى العمل وسوء المعاملة والمواطنة والرعاية الاجتماعية والصحة والتعليم. وفي خلال العام، عقد ديوان المظالم جلسات وقام بالبت في دعاوى المظالم ولكن لم ترد أية تقارير عن ملاحقات قضائية لأعضاء قوات الأمن فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان.



وفرت هيئة حقوق الإنسان، بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، المواد التعليمية والتدريب للشرطة، وقوات الأمن الأخرى، ووزارة الدفاع، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان.

قامت المحاكم العسكرية ومحاكم الأمن بالتحقيق في حالات إساءة استخدام السلطة وعمليات القتل على يد قوات الأمن. ديوان المظالم هو هيئة إدارية قضائية رفيعة المستوى تستمع للقضايا المرفوعة ضد الكيانات الحكومية وتخضع مباشرة للملك، وهي الآلية الأساسية للسعي للحصول على الانتصاف في حالات ادعاء وقوع انتهاكات. ويجوز للمواطنين التبليغ عن وقوع انتهاكات من قبل قوات الأمن في أي مركز للشرطة، أو لدى هيئة حقوق الإنسان أو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان.

## القسم 6. التمييز والانتهاكات المجتمعية والاتجار بالأشخاص

### المرأة

الاغتصاب والعنف الأسري: يشكل الاغتصاب جريمة جنائية يعاقب عليها القانون بموجب الشريعة الإسلامية، مع نطاق واسع من العقوبات تتراوح من الجلد إلى الإعدام. ولا يعتبر القانون اغتصاب الزوج للزوجة جريمة. وقامت الحكومة بفرض القانون بناءً على تفسيرها للشريعة الإسلامية، وكثيراً ما عاقبت المحاكم الضحايا والجناء على حد سواء بسبب "اختلاط الجنسين" بشكل غير قانوني حتى لو لم يكن هناك أي حكم إدانة بالاغتصاب. كما يتعين على الضحايا إثبات أن الاغتصاب قد ارتكب، ولم تُقبل دائماً شهادة المرأة في المحكمة.

ونظرًا لهذه العقوبات القانونية والاجتماعية، لم ترفع السلطات سوى عدد قليل من الدعاوى أمام المحاكم. لم تتوفر إحصاءات عن حوادث ومحاكمات وإدانات وعقوبات الاغتصاب، لكن التقارير الصحفية والمراقبين أشاروا إلى أن الاغتصاب كان مشكلة خطيرة. كما لم يتم الإبلاغ عن معظم حوادث الاغتصاب لأن الضحية كانت تواجه انتقامًا مجتمعيًا وعائليًا منها، بما في ذلك تقليص فرص الزواج، أو عقوبات جنائية قد تصل إلى حد السجن، أو الاتهام بالزنا، أو ممارسة علاقات جنسية خارج إطار الزواج، وهو أمر تعاقب عليه أحكام الشريعة.

ويوفر قانون مكافحة العنف المنزلي إطارًا للحكومة لمنع العنف المنزلي وحماية ضحاياها. يعرّف القانون العنف المنزلي تعريفيًا واسعًا ويجرم الإساءة الأسرية ويفرض عقوبات بالسجن من شهر إلى سنة أو غرامة 5,000 إلى 50,000 ريال (1,330 دولار إلى 13,300 دولار) إلا إذا أصدرت المحكمة عقوبة أشد صرامة.

وذكر باحثون أنه من الصعب قياس حجم المشكلة، التي يعتقدون أنها منتشرة على نطاق واسع. يكون برنامج الأمان الأسري الوطني، وهو منظمة شبه حكومية تابعة لوزارة الحرس الوطني، مكلفًا بنشر الوعي حول العنف الأسري ومكافحته، بما في ذلك إساءة معاملة الأطفال، واستمر البرنامج في الإبلاغ عن حالات سوء المعاملة.

وقال مسؤولون إن الحكومة لم تُعرّف بوضوح العنف الأسري وإجراءات التعامل مع هذه القضايا، بما في ذلك عتبات التحقيق أو الملاحقة القانونية، وبالتالي فقد تباين فرض القانون من هيئة حكومية لأخرى. وجّه بعض المدافعين عن حقوق المرأة الانتقاد إلى التحقيقات في العنف الأسري، زاعمين أن المحققين كانوا مترددين في دخول المنزل دون إذن من رب الأسرة الذكر، والذي قد يكون أيضًا مرتكب العنف. كما زعم

بعض الناشطين بأن السلطات عادة لم تقم بالتحقيق أو الملاحقة القضائية في القضايا التي تنطوي على عنف أسري، ولكنها شجعت الضحايا والجناة على التصالح للحفاظ على شمل الأسرة بغض النظر عن الإساءات والانتهاكات المبلغ عنها. ووردت تقارير عن قيام الشرطة أو القضاة بإعادة نساء مباشرة إلى من قاموا بإيذائهن، والذين كان معظمهم أولياء الأمور القانونيين لهؤلاء النساء.

في 15 يناير/كانون الثاني، أمر مكتب المدعي العام بفتح تحقيق في مقطع فيديو نُشر على وسائل التواصل الاجتماعي زعمت فيه شابة إساءة والدها لها ووصفت هروبها من منزل عائلتها. لم تكن هناك تحقيقات متاحة بحلول نهاية العام.

بذلت الحكومة جهودًا لمكافحة العنف المنزلي. في 24 نوفمبر/تشرين الثاني، عقد مجلس حقوق الإنسان ندوة حول إنهاء العنف ضد المرأة شاركت فيها الوزارات الحكومية والجهات الأكاديمية والإعلامية والبعثات الأجنبية. وخلال العام، عقد مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني ورش عمل ووزع مواد تعليمية تناولت حل النزاعات بالطرق السلمية بين الزوجين وداخل العائلات. قامت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بإدارة ملاجئ حماية الأسرة المدعومة من الحكومة. ذكرت النساء أن البقاء في الملاجئ لم يكن دائمًا طوعيًا.

وتلقت هيئة حقوق الإنسان عددًا من الشكاوى المتعلقة بالإيذاء الأسري وأحالت تلك الشكاوى إلى مكاتب حكومية أخرى. وقدمت هيئة حقوق الإنسان المشورة للمتقدمات بالشكاوى كما عرضت المساعدة القانونية على بعض المتقاضيات. ووفرت الهيئة مرافق لأطفال مقدمات الشكاوى والمتقاضيات ووزعت مطبوعات تدعم حق المرأة في التعليم والرعاية الصحية والتنمية وفي مكان العمل.

ذكرت نساء أن الاعتداء المنزلي في شكل سفاح القربى كان شائعًا لكن نادرًا ما يتم إبلاغ السلطات عنه بسبب المخاوف من التداخيات المجتمعية، وفقًا لمصادر محلية.

تشويه/ بتر الأعضاء التناسلية للإناث: لم يكن ختان الإناث ممارسة شائعة في البلاد. يحظر التفسير الحكومي الرسمي للشريعة هذه الممارسة.

التحرش الجنسي: كان من الصعب تحديد مدى انتشار التحرش الجنسي نظرًا لندرة تناول أجهزة الإعلام للموضوع وعدم توفر بيانات حكومية رسمية عنه. في 28 أغسطس/أب، أفادت وسائل الإعلام المحلية عن انخفاض بنسبة 4 في المائة في حالات التحرش خلال العام لكنها لم تحدد عدد حالات التحرش أو تستشهد بمصادر للبيانات. وبخلاف ذلك، لم تتوفر إحصاءات عن وقوع التحرش الجنسي بسبب التردد منذ الماضي في الإبلاغ عن الانتهاكات.

في مايو/أيار من عام 2018، أقر مجلس الوزراء قانون التحرش الجنسي، الذي يعاقب كحد أقصى بخمس سنوات في السجن وغرامة تصل إلى 300 ألف ريال (80 ألف دولار).

في 11 مايو/أيار، أصدرت النيابة العامة بيانًا على صفحتها على تويتر شرحت فيه التعريف القانوني للتحرش، مشيرة إلى أن القانون ينص على عقوبات تصل إلى السجن عامين وغرامات تصل إلى 100 ألف ريال (26,700 دولار).

أفادت وسائل الإعلام المحلية عن خمس حوادث تحرش على الأقل في النصف الأول من العام. في 7 يونيو/حزيران، قدم مكتب المدعي العام اعتراضًا على الحكم الأولي الصادر ضد رجل تم القبض عليه في مايو/أيار بتهمة التحرش الجنسي بسائقة. طلب مكتب المدعي العام زيادة العقوبة الأولية من السجن 10 أشهر وغرامة 5,000 ريال (1,330 دولارًا) إلى الحد الأقصى للعقوبة بموجب قانون التحرش الجنسي.

الإجراءات القسرية للسيطرة على الزيادة السكانية: لم ترد تقارير عن الإجهاض القسري أو التعقيم غير الطوعي.

التمييز: ظلت النساء يواجهن التمييز بموجب القانون والعرف. ومع ذلك، فقد منحت اللوائح الجديدة الصادرة خلال العام النساء العديد من الحقوق نفسها التي يتمتع بها الرجال فيما يتعلق بالسفر إلى الخارج، والأحوال المدنية، والعمل.

خلال العام، تم تخفيف القيود التي يفرضها نظام الوصاية، والتي تتطلب حصول المرأة على إذن من الأقارب الذكور للقيام ببعض الأعمال.

التعديلات الجديدة على قانون الأحوال المدنية التي دخلت حيز التنفيذ في 4 سبتمبر/أيلول، تمنح النساء الأكبر من 18 عامًا الحق في القيام بالعديد من الإجراءات المتعلقة بالأحوال المدنية التي كانت تقتصر في السابق على الرجال. وتشمل تلك التعديلات تسجيل ولادة الطفل؛ تسجيل وفاة الزوج أو الأقارب؛ تسجيل الزواج أو الطلاق (سواء كان بمبادرة من الزوج أو الزوجة)؛ وكونها "رب الأسرة"، مما يسمح للمرأة أن تكون وصية على أطفالها القاصرين. يمكن للمرأة أيضًا الحصول من إدارة الأحوال المدنية على "سجل الأسرة"، وهو عبارة عن توثيق رسمي للسجلات المهمة للعائلة للتحقق من النسب بين الوالدين والأطفال. تسمح تلك الخطوة للأمهات بإجراء معاملات إدارية لأطفالهن، مثل تسجيلهم في المدرسة أو الحصول على الخدمات في المستشفى.

يجوز للمرأة أن تمتلك الممتلكات بشكل قانوني ويحق لها الحصول على دعم مالي من ولي أمرها. ويمكن لهن اتخاذ القرارات بأنفسهن فيما يتعلق بالرعاية الطبية في المستشفيات. يمكن للنساء العمل دون إذن ولي الأمر، لكن بعض أصحاب العمل يطلبون من المرأة الحصول على ذلك الإذن، رغم أن القانون يحظر تلك الممارسة. في فبراير/شباط من عام 2018، أعلنت وزارة التجارة والاستثمار أن المرأة لم تعد بحاجة إلى إذن ولي الأمر الذكر للبدء بعمل تجاري. لا تزال المرأة بحاجة إلى إذن ولي الأمر للخروج من السجن بعد استكمال مدة الحكم.

في يوليو/تموز من عام 2018، أُلقي القبض على رجلين في مكة بتهمة إشعال النار في سيارة سيدة من سائقات السيارات. بعد ذلك، نشرت سائقة السيارة سلمى الشريف مقطع فيديو تم تداوله على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي يوثق الحادث، مدعية أنه تم إضرار النار في سيارتها عمدًا من قبل رجلين "يعارضون النساء السائقات"، وأنها تعرضت للتهديد والمضايقة بشكل متكرر من قبل الشباب في قريتها قرية صمد في منطقة مكة المكرمة. في أكتوبر/تشرين الأول من عام 2018، برأت محكمة جنابات مكة المتهمين لعدم كفاية الأدلة. خلال العام استأنفت الشريف الحكم بنجاح؛ ففي 21 يوليو/تموز، حكمت محكمة جنابات مكة على المتهمين بالسجن 11 شهرًا والجلد 240 جلدة. وحكمت المحكمة للشريف بتعويض قدره 50 ألف ريال (13,300 دولارًا).

يحظر القانون على المرأة نقل الجنسية مباشرة إلى أطفالها، خاصة إذا كان والد الأبناء غير مواطن (انظر القسم 2.د. والقسم 6، الأطفال). ويحظر تفسير البلد للشريعة على النساء الزواج من غير المسلمين، ولكنه يحق للرجال المسلمين الزواج من النساء المسيحيات واليهوديات. ويتعين على المرأة الحصول على موافقة الحكومة كي يمكنها الزواج من رجل غير سعودي؛ أما الرجل فيجب عليه الحصول على موافقة الحكومة فقط إذا كان يعتزم الزواج من مواطنات من خارج الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي ( المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة). وتحظر اللوائح على الرجال الزواج بنساء من باكستان، أو بنجلاديش، أو تشاد، أو بورما. كما تشترط الحكومة على الرجال السعوديين الراغبين في الزواج من امرأة أجنبية كزوجة ثانية تقديم وثائق تشهد بأن زوجته الأولى معاقة، أو تعاني من مرض مزمن، أو عاقر.

أدت الضغوط المجتمعية إلى تقييد النساء من استخدام بعض المرافق العامة. لا تزال بعض الشركات وليست جميعها تطلب أو تضغط على النساء للجلوس في أقسام عائلية منفصلة ومخصصة في الأماكن العامة. في مؤتمر صحفي عقد في 2 يونيو/حزيران، قدم أمين محافظة جدة صالح التركي دعمه لإنهاء الفصل بين الجنسين في مطاعم وأسواق جدة. دفعت تعليقات تركي ما لا يقل عن العديد من المطاعم والمقاهي في جدة إلى إزالة الحواجز التي تفصل بين مناطق جلوس العائلات والمقاعد المخصصة للذكور فقط. في ديسمبر/كانون الأول، أنهت وزارة الشؤون البلدية والقروية مطلب أن تقوم المطاعم في جميع أنحاء البلاد بتوفير أقسام منفصلة للذكور والعائلات.

وتفرض المعايير الثقافية التي تطبقها مؤسسات الدولة بشكل انتقائي على المرأة ارتداء العباءة في الأماكن العامة (وهي رداء طويل فضفاض). في سبتمبر/أيلول، صرح رئيس الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، أحمد الخطيب، أن العباءة لن تكون إلزامية للسياح الأجانب، لكن ارتداء الملابس المحتشمة التي تغطي الأكتاف والركبتين أمر إلزامي.

في يونيو/حزيران، منع حراس الأمن سيدة سعودية من دخول مركز تسوق راقٍ في الرياض لأنها لم تكن ترتدي العباءة. وقالت المرأة في مقطع فيديو نُشر على مواقع التواصل الاجتماعي إن الحراس أخبروها أنها لا ترتدي ملابس محتشمة.

كما واجهت النساء تمييزًا في المحاكم، حيث تساوي شهادة المرأة في بعض الحالات نصف شهادة الرجل. جميع القضاة هم رجال، وواجهت النساء قيودًا على ممارستهن للقانون (انظر القسم 3، مشاركة المرأة والأقليات، فيما يتعلق بتعيين النساء كمحقيات في النيابة العامة). وفي قضايا الطلاق، كان يتعين على النساء أن يقدمن أسسًا قانونية محددة تبرر طلبهن الطلاق، أما الرجال فيمكنهم تطليق زوجاتهم بدون إبداء أسباب، مستشهدين بأن هنالك "اختلافات لا يمكن التوفيق بينها". ولدى قيامهم بذلك، يجب على الرجال دفع مبلغ فوري من المال تم الاتفاق عليه عند عقد الزواج، يمثل دفع نفقة للزوجة لمرة واحدة. إلا أنه يمكن إجبار الرجال على دفع نفقات تالية بأمر من المحكمة. أفادت وزارة العدل بأنها أرغمت 7,883 أبًا على دفع النفقة في عام 2018. بدأت الحكومة في تطبيق نظام تحديد الهوية على أساس بصمات الأصابع، وهو مصمم لتزويد النساء بمزيد من الوصول إلى المحاكم، حتى لو اخترن تغطية وجوههن بغطاء النقاب.

وواجهت النساء تمييزًا بموجب قانون الأسرة. فعلى سبيل المثال، تحتاج المرأة إلى إذن من ولي أمرها كي تتزوج أو يتعين عليها الحصول على أمر من المحكمة في حالة العضل (رفض ولي الأمر الموافقة على زواج امرأة تحت ولايته). وفي مثل حالات العضل هذه، يمكن للقاضي تولي دور ولي الأمر ويصبح بإمكانه

الموافقة على الزواج. نقلاً عن وسائل إعلام محلية أفادت مصادر قضائية مطلعة أن المحاكم نفذت خلال العام عقود زواج للنساء رفض أولياء أمورهن الموافقة على زواجهن. نظرت المحاكم في ما يصل إلى 321 قضية عضل بين سبتمبر/أيلول لعام 2018 و 5 فبراير/شباط.

وتمنح المحاكم بشكل روتيني حضانة الأطفال الذين بلغوا سنًا معينة (7 سنوات للصبيان و9 سنوات للبنات) للوالد المطلق أو لعائلة الوالد المتوفى. وفي حالات كثيرة، كان الأزواج السابقون يمنعون زوجاتهم الأجنبية المطلقات من زيارة أبنائهن. في مارس/آذار من عام 2018، وجه وزير العدل الشيخ وليد الصمعاني جميع المحاكم بإسقاط شرط أن على النساء المطلقات رفع دعوى قضائية من أجل الحصول على حضانة أطفالهن. يجوز للأمم ببساطة تقديم طلب إلى المحكمة المختصة، دون الحاجة إلى اتخاذ إجراء قانوني، شريطة عدم وجود نزاعات بين الوالدين

كما تميز قوانين الإرث ضد النساء، إذ تبلغ حصة البنت من الإرث نصف حصة شقيقها.

وبحسب الاستطلاعات الأخيرة، شكلت النساء 52 في المئة من طلاب التعليم العام والتعليم العالي. وكان التعليم المنفصل بين الجنسين في المراحل الجامعية هو المعيار. وكان الاستثناء الوحيد للفصل بين الجنسين في مرحلة التعليم العالي هو كليات الطب في مرحلة ما قبل الحصول على شهادة البكالوريوس وفي جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا، وهي جامعة للدراسات العليا والأبحاث، حيث عملت النساء جنباً إلى جنب مع الرجال، ولم يفرض عليهن ارتداء العباءة، وقرن السيارات داخل الحرم الجامعي. كما قدمت جامعات أخرى، مثل جامعة الفيصل بالرياض، فصلاً بفصل جزئي بين الطلبة والطالبات حيث يتلقى الطلاب التعليم من نفس المدرس ويمكنهم المشاركة معاً في المناقشة في الصف، لكن في وجود حواجز مادية تفصل بين الرجال والنساء. أعلن وزير التربية والتعليم حمد آل الشيخ في أغسطس/آب تكليف معلمات بتعليم الأولاد في المدارس الابتدائية الحكومية لأول مرة.

## الأطفال

تسجيل المواليد: الجنسية مستمدة من الأب، ويمكن للأب والأم تسجيل المواليد. وكانت هناك حالات حيث قامت السلطات بحرمان أطفال لآباء وأمهات مواطنين من الحصول على الخدمات الحكومية، بما في ذلك التعليم والرعاية الصحية، بسبب إخفاق الحكومة في تسجيل الميلاد بالكامل أو لم تقم بتسجيله على الفور، وذلك أحياناً بسبب عدم قيام الأب بالتبليغ عن ولادة الطفل أو عدم حصوله على إذن بالزواج من أجنبية. أما أبناء السعوديات اللاتي كن متزوجات من أزواج أجانب فيحصلون على إقامة دائمة، لكن وضع إقامتهم قابل للإلغاء في حالة وفاة الأم السعودية (انظر القسم 2.د، الأشخاص عديمو الجنسية).

إساءة معاملة الأطفال: وقعت حالات من إساءة معاملة للأطفال. قام برنامج الأمان الأسري الوطني بتشغيل خط مساعدة للأطفال، وهو مخصص لمساعدة الأطفال في أمور تتراوح من التتمر إلى سوء المعاملة، وتقديم المشورة والتتبع والإحالة إلى الخدمات الاجتماعية. كان لدى وزارة العمل والتنمية الاجتماعية 17 وحدة حماية اجتماعية في جميع أنحاء البلاد توفر الحماية الاجتماعية للأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا بالإضافة إلى الفئات المستضعفة الأخرى التي تعاني من العنف الأسري وسوء المعاملة.

الزواج المبكر والزواج القسري: لا يحدد القانون الحد الأدنى لسن لزواج، على الرغم من أن المبادئ التوجيهية الصادرة عن وزارة العدل تحيل طلبات الزواج إلى المحاكم الشرعية لتحديد صلاحية الزواج عندما

تكون العروس أصغر من 16 عامًا. وكانت الأسر ترتب أحيانًا مثل هذه الزيجات لسداد ديون الأسرة بدون موافقة الطفلة. وقد رصدت هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان حالات لزواج أطفال، وأفادت بأنها كانت حالات نادرة أو على الأقل كان التبليغ عنها نادرًا، واتخذت خطوات لمنع إتمام الزواج. ونقلت تقارير إعلامية عن قضاة يقولون بأن معظم حالات زواج الأطفال في البلد ارتبطت بالفتيات السوريات، ثم بعد ذلك عدد أقل من الفتيات المصريات واليمنيات. أفادت تقارير إعلامية أن بعض الرجال الذين سافروا إلى الخارج للبحث عن عرائس سعوا للزواج من القاصرات. ويجب أن تتضمن طلبات الحصول على ترخيص الزواج سن العروس، ويعد تسجيل الزواج قبل إتمام القران شرطًا قانونيًا. وأفادت تقارير بأن الحكومة أصدرت تعليمات لمسجلي عقود الزواج بعدم تسجيل العقود التي تتضمن أطفالًا.

الاستغلال الجنسي للأطفال: ينص قانون الجرائم المعلوماتية على عقوبات لمرتكبي جرائم كالتي تتضمن إعداد أو نشر أو الترويج لمواد لمواقع إباحية على ألا تقل مدة السجن عن سنتين ونصف السنة أو غرامة بقيمة 1.5 مليون ريال (400,000 دولار) إذا تضمنت الجريمة استغلالًا للقصر. ولا يضع القانون حدًا أدنى لسن إقامة علاقات جنسية برضى الطرفين.

الاختطاف الدولي للأطفال: البلد ليس طرفًا في اتفاقية لاهاي لعام 1980 بشأن الجوانب المدنية للاختطاف الدولي للأطفال. يرجى مراجعة التقرير السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية حول الاختطاف الدولي للأطفال على أيدي أحد الوالدين على <https://travel.state.gov/content/travel/en/International-Parental-Child-Abduction/for-providers/legal-reports-and-data/reported-cases.html>.

### معاداة السامية

لم تتوفر بيانات عن وجود مواطنين سعوديين يهود معروفين ولم تتوفر أية إحصاءات عن المذاهب الدينية التي ينتمي إليها الأجانب.

وكانت الحالات التي قام فيها أئمة معينون من طرف الحكومة باستخدام لغة معادية لليهود في الخطب الدينية نادرة، وعندما حدثت كانت بدون تصريح من السلطات الحكومية. يشترط القانون على الأئمة العاملين لدى الحكومة إلقاء جميع الخطب في المساجد في البلاد. يتم فحص الخطب وإجازتها من قبل وزارة الشؤون الإسلامية. وأصدرت الوزارة خلال العام نشرات دورية إلى رجال الدين والأئمة في المساجد توجههم إلى تضمين خطبهم لرسائل حول مبادئ العدل والمساواة والتسامح والحث على نبذ التعصب وجميع أشكال التمييز العنصري.

أفادت بعض المنظمات غير الحكومية أن المواد المعادية للسامية بقيت في الكتب المدرسية وعلى الإنترنت في منشورات خاصة على الإنترنت وأن بعض الصحفيين والأكاديميين ورجال الدين أدلوا بتعليقات معادية لإسرائيل كانت في بعض الأحيان تنحرف باتجاه معاداة السامية. استنكر عضو مجلس هيئة كبار العلماء السعودي والأمين العام لرابطة العالم الإسلامي محمد العيسى معاداة السامية والخطاب غير المتسامح.

### الاتجار بالأشخاص

انظر تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على  
<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>.

### الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة

لا يحظر القانون التمييز ضد المصابين بإعاقات جسدية أو حسية أو عقلية أو نفسية في مجالات التوظيف والتعليم والسفر عن طريق الجو أو بوسائل أخرى والحصول على الرعاية الصحية أو النظام القضائي أو غيرهما من الخدمات التي تقدمها الدولة أو في مناطق أخرى. ولا يفرض القانون ضمان القدرة على الوصول العام إلى المباني، والمعلومات، والاتصالات. وتوفرت المباني التجارية الأحدث في كثير من الأحيان على إمكانية الوصول إليها، تمامًا كـ بعض المباني الحكومية الأكثر حداثة. وكان بإمكان الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة الالتحاق بالمدارس التي تدعمها الحكومة.

يمكن للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة المشاركة بشكل عام في الشؤون المدنية، وليس هناك قيود قانونية تمنع الأشخاص ذوي الإعاقات من التصويت في انتخابات المجالس البلدية. تكون وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مسؤولة عن حماية حقوق ذوي الإعاقات. وقد أدت مشاريع إعادة التأهيل المهني وبرامج الرعاية الاجتماعية إلى إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع على نحو متزايد. تم انتخاب أشخاص من ذوي الإعاقات وتعيينهم في المجالس البلدية في عام 2015، وشغل شخصان من ذوي الاحتياجات الخاصة مقعدين في مجلس الشورى، الذي أعيد تشكيله في عام 2016.

### الأقليات القومية والعرقية والإثنية

على الرغم من أن التمييز العرقي غير قانوني، إلا أن التمييز المجتمعي ضد أعضاء الأقليات القومية والعرقية والإثنية كان مشكلة. كما كان هناك تمييز على أساس الأنساب القبلية أو غير القبلية. فقد واجه المنحدرون من نسل العبيد السابقين في البلاد، وهم من نسل الأفارقة، تمييزًا في الوظائف والمجتمع. وكان هناك تمييز رسمي وغير رسمي، وخاصة التمييز العنصري ضد العمال الأجانب من أفريقيا وآسيا. في أغسطس/آب، طلب إعلان على وسائل التواصل الاجتماعي سعيًا لمشاركات إناث في عرض عسكري أن تكون المتقدمات من ذوات بشرة "بيضاء" أو "بيضاء متوسطة". قال منظمو الحدث إنهم جندوا بالفعل عددًا مماثلًا من النساء ذوات البشرة الداكنة. سعت حملة للتسامح من قبل مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني إلى التصدي للتمييز، وقدمت تدريبًا خلال العام لمكافحة التمييز ضد الجماعات القومية أو العرقية أو الإثنية.

واصلت الحكومة مشروع التطوير الذي يستغرق عدة سنوات لتنتقيح الكتب المدرسية والمناهج وطرق التدريس لتشجيع التسامح وحذف المحتوى الذي يحط من قيمة الأديان الأخرى غير الإسلام، وكانت بداية هذا المشروع في عام 2007. في نوفمبر/تشرين الثاني من عام 2018، أصدرت رابطة مكافحة التشهير تقريرًا يؤكد أن الكتب المدرسية السعودية لا تزال تحتوي على لغة معادية للسامية وخطابًا يحض على الكراهية ضد ديانات الأقليات الأخرى.

### أعمال العنف والتمييز والانتهاكات الأخرى استنادًا إلى الميول الجنسية والهوية الجنسية

إن عقوبة الممارسة الجنسية المثلية بالتراضي، بموجب الشريعة الإسلامية حسب تفسيرها في البلد، هي الإعدام أو الجلد، بحسب الخطورة المتصورة للقضية. ويحظر القانون على الرجال "التصرف كالنساء" أو

ارتداء الملابس النسائية، وتمنع النساء من التصرف كالرجال أو ارتداء ملابسهم. ونظرًا للتقاليد الاجتماعية وإمكانية الملاحقة القضائية، لم تقم منظمات المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين (مجتمع الميم) بالعمل بشكل علني، كما أنه لم يتم تنظيم نشاطات من أي نوع لمناصرة حقوقهم. ولم ترد أي تقارير عن وجود تمييز مجتمعي رسمي، أو عنف بدني، أو مضايقة على أساس الميول الجنسية أو نوع الجنس في مجالات العمل والسكن والحصول على التعليم والرعاية الصحية. وأدى الشعور بوصمة العار أو التخويف إلى الحد من التبليغ عن حوادث إساءة المعاملة.

لم تكن هناك جهود حكومية لمعالجة التمييز. في عام 2016 نقلت الصحف عن مسؤولين في مكتب المدعي العام قولهم أن المكتب سيسعى للحصول على أحكام بالإعدام ضد أي شخص يستخدم وسائل التواصل الاجتماعي للتماس أفعال جنسية مثلية. ومع ذلك، لم ترد أي تقارير عن أن مكتب المدعي العام طالب بإصدار أحكام بالإعدام في قضايا مجتمع الميم خلال العام (انظر القسم 1.أ.).

نشرت الصحف المحلية خلال العام مقالات رأي تدين المثلية وتدعو السلطات إلى معاقبة الأفراد الذين يمارسون علاقات جنسية مثلية بقسوة.

في سبتمبر/أيلول، فر صحفيان سعوديان من البلاد، زاعمين أن السلطات كشفت عن علاقتهما العاطفية لأقاربهما انتقامًا منهما لتواصلهما مع وسائل إعلام أجنبية. التمس الصحفيان اللجوء في أستراليا.

### الوصم الاجتماعي بسبب الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز

لم ترد تقارير عن وقوع أحداث عنف أو تمييز ضد الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز. وبموجب القانون، قامت الحكومة بترحيل العمال الأجانب الذين أكدت نتيجة فحصهم إصابتهم بمرض نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز لدى وصولهم إلى البلاد أو لدى دخولهم المستشفى لأسباب أخرى. ولم تكن هناك مؤشرات على أن الأجانب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية لم يحصلوا على الأدوية المضادة للفيروس أو على أن السلطات قامت بعزلهم عن الآخرين خلال العام. وقامت وزارة الصحة بوضع برنامج خاص بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسبة/ الإيدز لمكافحة الشعور بوصمة العار والتمييز ضد المصابين بالفيروس.

### أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى

استمر التمييز الاجتماعي والقانوني والاقتصادي والسياسي ضد الأقلية الشيعية في البلاد. وزعمت منظمة هيومن رايتس ووتش أن بعض رجال الدين والمؤسسات الحكومية "حرضوا على الكراهية والتمييز ضد الأقليات الدينية، بما في ذلك الأقلية الشيعية المسلمة في البلاد".

وفي مسعى لمعالجة المشكلة، نظمت وزارتي الدفاع والداخلية والحرس الوطني دورات تدريبية لرجال الشرطة وضباط إنفاذ القانون الآخرين على مكافحة التمييز تم تقديمها من قبل مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني (انظر القسم 6، أعمال العنف أو التمييز المجتمعي الأخرى).

### القسم 7. حقوق العمال



## أ. حرية تكوين الجمعيات والانضمام إليها والحق في المفاوضة الجماعية

لا يمنح القانون للعاملين الحق في تكوين نقابات مستقلة أو الانضمام إليها. ولا ينص القانون على الحق في التفاوض الجماعي أو الحق في إضرابات قانونية. ولا يحظر القانون التمييز ضد النقابات أو ينص على إعادة العمال المطرودين بسبب نشاطهم النقابي إلى وظائفهم.

ولم تحترم الحكومة حرية الانضمام إلى نقابات والحق في المفاوضة الجماعية. ولم تتواجد في البلد نقابات عمالية، وواجه العمال إمكانية طردهم أو سجنهم، أو، في حالات العمال المهاجرين، ترحيلهم بسبب القيام بنشاطات نقابية.

وقد سمحت الحكومة بتشكيل لجان عمالية تقتصر على المواطنين فقط وذلك في أماكن العمل التي يعمل فيها أكثر من مائة شخص، ولكن الحكومة فرضت قيودًا لا مبرر لها على حرية تكوين الجمعيات ولعبت دورًا كبيرًا في تشكيل هذه اللجان ونشاطاتها. فعلى سبيل المثال، توافق الوزارة على أعضاء اللجان، وترخص لممثلي الوزارة وأرباب العمل بحضور اجتماعات اللجان. ويتعين على أعضاء اللجنة تسليم محاضر الاجتماعات إلى الإدارة ثم تحويلها إلى الوزير؛ ويمكن للوزارة حل اللجان في حال خرقها للوائح التنظيمية أو في حال اعتبارها مهددة للأمن العام. وتحد اللوائح من قدرة اللجان على تقديم توصيات إلى إدارة الشركة بحيث كانت محدودة بتحسين ظروف العمل، والصحة والسلامة، والإنتاجية، وبرامج التدريب.

في أبريل/نيسان من عام 2018، حذر أمير الرياض الأمير فيصل بن بندر آل سعود من التجمعات غير القانونية للعمال للاحتجاج على تأخر الرواتب. ونصح العمال الأجانب بضرورة اللجوء إلى مكاتب حكام المحافظات من أجل الحصول على المساعدة ومن خلال الإجراءات القانونية، وأكد على أهمية التزام كل من أرباب العمل والموظفين بالتزاماتهم التعاقدية.

## ب. حظر العمل القسري أو الإجباري

يحظر القانون العمل القسري أو الإجباري، لكن الحكومة لم تطبق القانون بشكل فعال. وقد وقع العمل القسري، خاصة بين العمال الوافدين--وبشكل ملحوظ بين عمال المنازل. وكان من بين ظروف العمل التي تدل على العمالة القسرية والتي عانى منها العمال الوافدون احتجاز جوازات السفر، وعدم دفع الأجور، وفرض قيود على التنقل، والإساءة اللفظية والبدنية والاعتداء الجنسي. يحظر قانون العمل مصادرة جوازات السفر وعدم دفع الأجور. يمكن أن تؤدي انتهاكات قوانين العمل إلى فرض عقوبات، لكنها لم تردع الانتهاكات بشكل كافٍ. لم يتمكن العديد من العمال غير المواطنين، لا سيما عمال المنازل غير المشمولين بقانون العمل، من ممارسة حقوقهم في إنهاء عقد عملهم. يجوز لصاحب العمل أن يلزم المتدرب بأن يعمل لديه أو لديها عند الانتهاء من التدريب لمدة لا تزيد على ضعف مدة التدريب أو سنة واحدة، أيهما أطول.

وزادت قوانين الكفالة المقيدة من تعريض العمال لظروف العمل القسري وجعلت الكثير من العمال الوافدين يترددون في الإبلاغ عن إساءة المعاملة. لا يسمح نظام التعاقد الوظيفي للعمال بتغيير أرباب عملهم أو مغادرة البلاد دون الحصول على موافقة خطية من صاحب العمل في ظل الظروف الاعتيادية. إذا تم منع الأجور لمدة 90 يومًا، يسمح مرسوم وزارتي للموظف بنقل كفالته إلى صاحب عمل جديد دون الحصول على موافقة مسبقة من صاحب العمل السابق. ومع ذلك، كانت هناك تقارير تفيد بأن وزارة العمل والتنمية الاجتماعية لم

توافق دائمًا على التماسات تحويل الكفالة بسبب منع الأجور، بما في ذلك بعض الحالات التي تم فيها منع الأجور لأكثر من ثلاثة أشهر. خلال العام، أفاد العديد من العمال المهاجرين بأنه تم صرفهم من العمل، وأحيانًا بعد أشهر من عدم دفع الرواتب. وبقي بعض الذين تقطعت بهم السبل في البلاد لأنهم كانوا غير قادرين على دفع رسوم تأشيرة الخروج المطلوبة. قامت بعض البلدان التي سمحت في السابق لمواطنيها بالهجرة إلى البلاد من أجل العمل بحظر مواطنيها من البحث عن عمل في المملكة العربية السعودية بعد انتشار تقارير على نطاق واسع عن سوء معاملة العمال.

وقد استمرت الحكومة في تطبيق نظام حماية الأجور الذي يُلزم أصحاب العمل بدفع أجور العمال الأجانب عن طريق التحويلات المصرفية، الأمر الذي يتيح للوزارة تتبع ما إذا كان العمال يحصلون على مستحقاتهم المالية بالشكل المناسب. ويتطلب من جميع أصحاب العمل الذين لديهم أكثر من 10 موظفين الامتثال للوائح نظام حماية الأجور ابتداءً من عام 2017. غطى نظام حماية الأجور خمسة ملايين موظف في 34,000 شركة. وقامت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بتغريم شركات بسبب تأخر دفع مرتبات الموظفين في المرة الأولى ومنع الشركات من الوصول إلى الخدمات الحكومية إذا كانت الشركة قد أخرت الرواتب لمدة شهرين أو أكثر. بدا أن الغرامات غير كافية لردع الانتهاكات.

وقامت الحكومة على مدار العام بالتنفيذ الصارم للإجراءات التي ترمي إلى الحد من عدد العاملين غير المواطنين الذين يعملون في البلاد. كما فرضت الحكومة عقوبات على وكالات الحج السياحي المتورطة في تهريب البشر والشركات المحلية التي استغلت قوانين تأشيرات الدخول إلى البلد لإحضار أفراد لأغراض عدا عن التوظيف المباشر. وهناك عدد أقل من الأشخاص الذين جاؤوا لتأدية فريضة الحج وظلوا بعد انتهاء مدة تأشيراتهم. ونتيجة لوضع إقامتهم غير القانوني، كان الكثير من الأشخاص المتواجدين في البلد عرضة للعمالة القسرية والأجور المتدنية والترحيل من جانب السلطات.

راجع أيضًا تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول الاتجار بالأشخاص على

<https://www.state.gov/trafficking-in-persons-report/>

### ج. حظر عمل الأطفال والحد الأدنى لسن العمل

يحظر القانون أسوأ أشكال عمالة الأطفال. ينص القانون على أنه لا يجوز لأي شخص لم يبلغ الخامسة عشرة من العمر العمل بشكل قانوني إلا إذا كان المعيل الوحيد لأسرته. ويجوز للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 13 و15 سنة العمل إذا كان عملهم لا يضر بصحتهم أو يؤدي نموهم أو يؤثر على دراستهم. وينص القانون على عدم تشغيل القاصرين في أعمال خطيرة أو صناعات ضارة؛ ولا يجوز تشغيل الأطفال تحت سن 18 للعمل في وديات تزيد عن 6 ساعات يوميًا. لا يوجد حد أدنى لسن العمل للذين يعملون في المصالح التجارية العائلية أو في مجالات أخرى تعتبر جزءًا من الأعمال العائلية، كالزراعة ورعاية الماشية والخدمة المنزلية. وتم اعتبار أن العقوبات كانت كافية عمومًا لردع الانتهاكات.

تكون هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان مسؤولتان عن مراقبة تطبيق القوانين الخاصة بعمالة الأطفال. إلا أنه لم تتوفر سوى معلومات قليلة حول جهود الحكومة لإنفاذ القوانين ذات الصلة أو حول الإجراءات التي اتخذتها لمنع عمالة الأطفال أو القضاء عليها خلال العام. وكانت أكثر مجالات إنفاذ القانون شيوعًا هي الاستجابة للشكاوى حول وجود أطفال يتسولون في الشوارع.

وكان معظم الأطفال المنخرطين في عمالة الأطفال من بلدان أخرى بينها اليمن وإثيوبيا، حيث أجبروا على العمل في حلقات تسول وكباعة في الشوارع وبالعمل في أعمال تجارية عائلية.

#### د. التمييز في العمالة والمهن

لا تحظر قوانين ولوائح العمل التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو الديانة، أو الرأي السياسي، أو الأصل الوطني أو الجنسية، أو الأصل الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الميول الجنسية أو الهوية الجنسية، أو السن، أو اللغة، أو الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسبة. وحدث تمييز بخصوص الوظائف والمهن فيما يتعلق بكل هذه الفئات. لا توجد آليات فعالة لحل الشكاوى لردع تلك اللوائح والممارسات التمييزية.

ووافقت وزارة العمل والتنمية بشكل صريح على توظيف النساء في قطاعات محددة، وشجعت على ذلك، وخصوصاً في الحكومة (انظر القسم 3، مشاركة المرأة والأقليات) والبيع بالتجزئة، ولكن النساء واجهن العديد من التشريعات التمييزية. وجد تقرير سوق العمل للربع الأول الصادر عن الهيئة العامة للإحصاء أن الفتيات والنساء السعوديات (15 سنة فأكثر) يشكلن 8.4 بالمئة من إجمالي القوى العاملة في البلاد (سعوديات وغير سعوديات، 15 سنة فأكثر). وقد قدر نفس التقرير بأن النساء والفتيات، السعوديات والأجنبيات، مثلن 17.8 بالمائة من جميع الأشخاص العاملين (15 سنة وما فوق) في البلد. تم تشغيل معظم النساء غير السعوديات كعاملات منازل. حددت القواعد نوع العمل الذي سُمح للمرأة بأدائه وألزمتهن بارتداء الحجاب من الناحية العملية، استمر الفصل بين الجنسين في مكان العمل.

ولا توجد لوائح تتطلب المساواة في دفع الأجور مقابل أداء نفس العمل. وكان متوسط الأجر الشهري للنساء السعوديات العاملات في القطاع الخاص 58 في المائة من متوسط الأجر الشهري للسعوديين. لم تقم هيئات تسوية النزاع العمالي بتسجيل أي حالات من التمييز ضد النساء.

خفضت الحكومة في السنوات الأخيرة عدد القيود المفروضة على عمل المرأة في مختلف القطاعات (انظر القسمين 3 و 6، المرأة). وجاء أحدث إصلاح في أكتوبر/تشرين الأول، عندما أعلنت الحكومة أن بإمكان النساء الانضمام للجيش. لم تكن هناك نساء يعملن كقاضيات أو كأعضاء في مجلس كبار العلماء. يُحظر على النساء العمل في التعدين ومصافي النفط وأعمال البناء وتوليد الطاقة. إلا أن بعض المصانع ومنشآت التصنيع، خصوصاً في المنطقة الشرقية، عملت على توظيف الرجال والنساء الذين مارسوا العمل في وديات منفصلة خلال ساعات مختلفة من النهار. يمنح القانون المرأة حق الحصول على رخصة لإنشاء مشروع تجاري دون موافقة ولي أمرها، وقد حصلت النساء في أحيان كثيرة على رخص عمل في مجالات يمكن أن تتطلب منهن الإشراف على عمال أجانب أو التعامل مع زبائن من الذكور أو التعامل مع مسؤولين حكوميين. على الرغم من أنه من غير القانوني لصاحب العمل المحتمل أن يطلب من إحدى المتقدمات بطلب توظيف الحصول على إذن ولي أمرها عند التقدم لوظيفة، فقد طلب بعض أصحاب العمل منهن إثبات حصولهن على إذن كهذا. وكانت المرأة تعمل إلى جانب الرجل في المجال الطبي وفي قطاع صناعة الطاقة، وأشرفت النساء في بعض الحالات على موظفين ذكور. ويحق للنساء اللواتي يعملن في مؤسسات فيها 50 موظفة أو أكثر، الحصول على إجازة أمومة ورعاية الطفل.

بموجب مرسوم معدل ساري المفعول في 4 سبتمبر/أيلول، تفرض لوائح العمل والضمان الاجتماعي على أصحاب العمل معاملة جميع العمال على قدم المساواة ومنع التمييز "بين العمال على أساس الجنس أو الإعاقة أو السن أو أي شكل آخر من أشكال التمييز، سواء في العمل أو التوظيف أو الإعلان عن وظيفة شاغرة".

يوسع المرسوم اللوائح السابقة التي تمنع أرباب العمل من فصل العاملات في إجازة الأمومة ويشمل الحماية من الفصل بسبب مرض متعلق بالحمل إذا كان الغياب أقل من 180 يومًا في السنة. كما رفعت التعديلات سن التقاعد الإلزامي للمرأة إلى 60 سنة، مثل الرجال.

تكون وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مسؤولة عن حماية حقوق ذوي الإعاقات. وقد أدت مشاريع إعادة التأهيل المهني وبرامج الرعاية الاجتماعية إلى إدماج الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع على نحو متزايد. وفي يونيو/حزيران، ذكرت وزارة التعليم أنها اتخذت إجراءات لدمج الطلاب المعوقين، بما في ذلك برامج التربية الخاصة في المدارس العمومية، وتدريب أعضاء هيئة التدريس الذين يعملون مع الطلاب ذوي الإعاقات، وتوفير الأدوات التكنولوجية للطلاب ذوي الإعاقات مجانًا.

وحدث تمييز على أساس المعتقدات الدينية في مكان العمل. إذ اشتكى أعضاء المجتمعات المحلية الشيعية من تعرضهم للتمييز بسبب معتقداتهم الدينية وواجهوا صعوبة في الحصول على وظائف حكومية أو على ترقيات في مناصب حكومية. وكان تمثيلهم متدنياً بشكل كبير في المناصب المرتبطة بالأمن القومي، بما في ذلك في وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية والحرس الوطني. وكان تمثيل الشيعة في المناطق التي يشكل الشيعة غالبية سكانها أكبر في صفوف شرطة السير، وكموظفين في البلديات، وفي المدارس الحكومية. وقد شغل عدد ضئيل جداً من الشيعة مناصب رفيعة المستوى في الشركات التي تملكها الحكومة وفي الهيئات الحكومية (أنظر القسم 3، مشاركة المرأة والأقليات). وكان الشيعة أيضاً أقل تمثيلاً في التوظيف في مجال التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

كما وقع تمييز ضد العمال المهاجرين من آسيا وأفريقيا (أنظر القسم 6، الأقليات القومية والعرقية والإثنية). واصل مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني البرامج التي ترمي إلى معالجة بعض هذه المشاكل، ووفر تدريباً خلال العام لمكافحة التمييز ضد المجموعات القومية أو العرقية أو الإثنية. وقد وقعت الكثير من حالات الاعتداء على العمال الأجانب، كما وردت تقارير عن إساءة معاملة العمال.

حدث تمييز غير رسمي في الوظائف والمهن على أساس الجنس، والنوع الاجتماعي، والعرق، والأصل القومي، والديانة والميول الجنسية أو الهوية الجنسية.

في عام 2017 أعلنت المديرية العامة للجوازات التابعة لوزارة الداخلية عن حملة وطنية لتحديد واعتقال وتغريم وترحيل أشخاص يتبين أنهم ينتهكون قوانين الإقامة في البلاد، وذلك تحت شعار "وطن بلا مخالف". بدأت الحملة بمهلة مدتها 90 يوماً أو بعفو عام للسماح للمهاجرين غير النظاميين بمغادرة البلاد "بدون عقوبة"، وقامت السلطات بعد ذلك بتمديد المهلة بالتنسيق مع منظمات دولية. وذكرت وزارة الداخلية أنه تم اعتقال قرابة 4.15 مليون أجنبي بين نوفمبر/تشرين الثاني 2017 ونوفمبر/تشرين الثاني 2019 لمخالفتهم قواعد العمل والإقامة والدخول. وتم خلال الفترة المذكورة ترحيل نحو 1,036,800 مخالفاً، بحسب الوزارة. وأفادت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بأن وكالات إنفاذ القانون قد تم تدريبها على فحص فئات السكان المعرضين لمخاطر الاتجار بالبشر، وأن الحملة تنفذ وفقاً للحمايات الخاصة بمكافحة الاتجار بالأشخاص.

## هـ. ظروف العمل المقبولة

كان الحد الأدنى للأجور الشهرية لموظفي القطاع العام أعلى من مستوى الدخل المقدر لخط الفقر. لم يكن هناك حد أدنى للأجور في القطاع الخاص للعمال الأجانب، ولم تفرض الحكومة حدًا عامًا أدنى للأجور المواطنين في القطاع الخاص.

يوم العمل القياسي بموجب القانون هو ثماني ساعات. أما أسبوع العمل القياسي فهو 48 ساعة ولكن يمكن أن يمتد إلى 60 ساعة، مع مراعاة دفع أجر إضافي، والذي يزيد بنسبة 50 في المائة عن الأجر الأساسي.

هناك ما يقدر بنحو 9.4 مليون غير مواطن، بمن في ذلك ما يقرب من 947,000 امرأة غير مواطنة، شكلوا حوالي 76 في المائة من القوى العاملة، وفقًا لإحصائية سوق العمل للهيئة العامة للإحصاء للربع الرابع من عام 2018. كان العمال الذين يعملون بشكل قانوني يتفاوضون ويتفوقون عمومًا على شروط العمل قبل وصولهم إلى البلد، وفقًا لمتطلبات العقود المنصوص عليها في قانون العمل.

ينص القانون على فرض عقوبات على الأفراد الذين يجلبون أجانب إلى البلد للعمل في أي خدمة، بما في ذلك العمل في المنازل، دون اتباع الإجراءات المطلوبة والحصول على إذن. ولم تكن العقوبات كافية دائمًا لردع الانتهاكات.

وينص قانون العمل على إجراء عمليات تفتيش منتظمة خاصة بالسلامة ويمكن القانون المفتشين الذين تعيّنهم الوزارة القيام بفحص المواد المستخدمة أو التي يتم تناولتها في العمليات الصناعية وغيرها من العمليات وإرسال عينات من المواد التي يشتبه في أنها خطيرة إلى المختبرات الحكومية. وقامت الحكومة بتطبيق القانون بشكل فاعل. وعملت إدارة الصحة المهنية التابعة لوزارة الصحة مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المسائل المتعلقة بالصحة والسلامة. وتتطلب لوائح العمل من أرباب العمل حماية بعض العمال من المخاطر والأمراض المتصلة بالصحة والسلامة. إلا أنه كانت هناك بعض المخالفات. ولم تشمل هذه اللوائح التنظيمية المزارعين أو الرعاة أو عاملات المنازل أو العاملين في مصالحي تجارية تديرها العائلة. وقد أفاد عمال أجانب، في جلسات خاصة، بأن معايير الصحة والسلامة لم تكن تطبق في حالات كثيرة. وعيّنت الوزارة حوالي 1000 مفتش عمل.

وينص القانون على أن يقوم مواطن أو شركة تجارية بكفالة العمال الأجانب من أجل الحصول على عمل قانوني أو تصريح إقامة، رغم أن تلك المتطلبات أعفت المواطنين السوريين واليمنيين الذين بقوا في البلد بعد نفاذ صلاحية تأشيراتهم وإقامتهم. وبحسب المنظمة الدولية للهجرة، فقد تم ترحيل 32,532 يمنيًا بين يناير/كانون الثاني ويوليو/تموز بسبب وضعهم كمهاجرين. وقامت الوزارة بتطبيق تدابير تسمح للعمال غير المواطنين بتغيير أرباب عملهم الحاليين والانتقال إلى رب عمل جديد أو شركة جديدة توظف حصة كافية من المواطنين السعوديين. ورغم تلك التدابير المعدلة كان بعض العمال يجهلون تلك التشريعات الجديدة وكان لزامًا عليهم البقاء مع كفيلهم الحالي لحين استكمال فترة عقد العمل أو طلب المساعدة من سفارتهم للعودة إلى أوطانهم. وكانت هناك أيضًا حالات أحضر فيها الكفلاء عمالًا غير مواطنين إلى البلد دون تزويدهم بتصاريح إقامة، مما حد من قدرتهم على الحصول على الخدمات الحكومية أو التعامل مع نظام المحاكم في حالة التظلم. يمكن للكفلاء الذين لديهم نزاعات تجارية أو عمالية مع موظفين أجانب أيضًا أن يطلبوا من السلطات منع الموظفين من مغادرة البلاد حتى يتم حل النزاع. لكن السلطات لم تسجن أو تعيد قسرًا العمال الفارين الذين سعوا إلى مغادرة البلاد في غضون 72 ساعة أو التنسيق مع سفارتهم للعودة إلى الوطن طالما لم يكن للموظفين اتهامات جنائية أو غرامات معلقة ضدهم.

وتحدد اتفاقيات العمل الثنائية الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لأجور العمال الأجانب والسكن والمزايا، بما في ذلك الإجازات والرعاية الطبية وأمور أخرى. ولم يتم صياغة تلك الأحكام حسب المعايير الدولية، وكانت تختلف باختلاف القدرة النسبية لبلد المنشأ على المفاوضة. ولا ينص قانون العمل وقانون مكافحة الاتجار بالأشخاص على عقوبات لردع إساءة معاملة هؤلاء العمال.

شاركت الحكومة في حملات إخبارية تلقي الضوء على مأساة العمال الذين هم عرضة لإساءة المعاملة وانتهاك الحقوق، وعملت على تدريب ضباط إنفاذ القانون ومسؤولين آخرين على مكافحة الاتجار بالأشخاص، وعملت مع السفارات الخاصة ببلاد المنشأ لنشر المعلومات عن حقوق العمل الخاصة بالعمال الأجانب. وخلال شهر رمضان، كما كان الحال في الأعوام الماضية، بنت هيئة حقوق الإنسان برنامج توعية عامة على التلفزيون أكد على أن الدين الإسلامي يأمر بمعاملة العاملين معاملة حسنة.

لكن الحكومة لم تطبق دومًا القوانين التي تنص على توفير حماية فعالة للعمال المهاجرين. وكانت هنالك تقارير موثوقة أن بعض العمال المهاجرين يعملون بموجب شروط عمل مختلفة لم يتم الاتفاق عليها وواجهوا المشكلات، كالتأخير في دفع أجورهم، أو تغيير رب العمل، أو التغيير في ساعات وظروف العمل. وكان العمال المهاجرون، وخاصة عاملات المنازل، معرضين لإساءة المعاملة، والاستغلال، وظروف تنتهك قوانين العمل، بما في ذلك عدم دفع أجورهم، والعمل لفترات تزيد على 48 ساعة في الأسبوع، والعمل لفترات أطول من فترة الثماني ساعات في اليوم التي يحددها القانون، وتقييد التنقل نظرًا لمصادرة جوازات السفر. كما وردت تقارير عن وقوع إساءة المعاملة البدنية واللفظية.

كانت هناك تقارير موثوقة تفيد بأن بعض العمال غير المواطنين، لا سيما عمال المنازل، لم يتمكنوا من ممارسة حقوقهم في إبعاد أنفسهم عن المواقف الخطرة. وقد قام بعض أرباب العمل بمنع العمال منعًا ماديًا من المغادرة أو بتهديدهم بعدم دفع أجورهم في حال المغادرة. وكان أرباب العمل الكفلاء، الذين يتحكمون في قدرة العمال الأجانب على مواصلة العمل والبقاء في البلد، يقومون عادة باحتجاز جوازات سفر العمال، وهي ممارسة يحظرها القانون. في بعض نزاعات العقود، طلب الكفلاء من السلطات منع الموظف من مغادرة البلاد حتى حل النزاع لإجبار الموظف على قبول تسوية غير متكافئة أو المخاطرة بالترحيل دون أي تسوية.

في حين تمكن بعض العمال الأجانب من الاتصال بمكاتب العمل في سفاراتهم للحصول على المساعدة، واجهت عاملات المنازل تحديات عند محاولتهن الوصول إلى سفاراتهن، بما في ذلك القيود المفروضة على حريتهن في التنقل والوصول إلى الهاتف، ومصادرة جوازات سفرهن، والتعرض لهن بالتهديدات والاعتداء اللفظي والجسدي. وخلال العام لجأ مئات العاملين في المنازل، أغلبيتهم من النساء، إلى سفارات بلادهم بحثًا عن ملاذ، وقد هربت بعض العاملات فرارًا من الاعتداءات الجنسية أو غيرها من أشكال العنف على يد أصحاب العمل. وكان لدى بعض السفارات بيوت آمنة لمواطنيها الفارين من أوضاع تصل إلى مستوى الاستعباد. وقد سعى العمال عادة إلى الحصول على المساعدة القانونية من السفارات ومن الوكالات الحكومية من أجل الحصول على مكافآت نهاية الخدمة وتأشيرات الخروج.

وعلاوة على الاتصال بسفارات بلادهم، تمكن بعض عمال المنازل من الاتصال بالجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان، والأمانة العامة المشتركة بين الوزارات الحكومية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، وإدارة رعاية العمالة الوافدة، التي قدمت خدمات لصيانة حقوق العمال المهاجرين وحمايتهم من سوء المعاملة. وتمكن البعض من التقدم بطلب إلى مكاتب أمراء المناطق وتقديم استئناف لديوان المظالم ضد قرارات تلك السلطات.

## SAUDI ARABIA

في 13 أكتوبر/نشرين الأول، أبلغت شركة التكرير ساسرف عن وقوع حادث صناعي واضح، أدى إلى مقتل عاملين وإصابة اثنين آخرين أثناء أعمال الصيانة. ذكرت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، في 11 فبراير/شباط، أن ما لا يقل عن 47 عاملاً في القطاع الخاص قد توفوا، وأصيب 291 آخرين، نتيجة لحوادث العمل في العام السابق.